



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الجريدة الرسمية

اتفاقات دولية . قوانين . أوامر ومراسيم
قرارات مقررات . منشور . إعلانات وسلاغات

الإدارة والتعويض الإمالة العامة للحكومة الطبع والاشتراكات إدارة المطبعة الرسمية 7 و 9 و 13 شارع عبدالقادر بن بياره - الجزائر الهاتف : 15 . 18 . 65 الى 17 ج ب 20 - 3200	خارج الجزائر		داخل الجزائر		النسخة الاصلية النسخة الاصلية وترجمتها
	نسخة	مئة	6 الشهر	مئة	
	50 دج	50 دج	30 دج	50 دج	
	150 دج	100 دج	20 دج	100 دج	
	بما فيها تكاليف الاوصال				

تم النسخة الاصلية : 100 دج وتم النسخة الاصلية وترجمتها 200 دج لمن العدد للسنتين السابقة : 100 دج وسلم الفهارس مجانا للمترجمين.
للتلويب منهم اوصال لتالف الودي الاخيرة عنلا تجديد اشتراكاتهم والاعلاء بمطالبهم يؤدي عن تغيير العنوان 150 دج و لمن النشر على اساس
15 دج للسطر .

فهرس

مراسيم، قرارات، مقررات

وزارة الدفاع الوطني

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى 18 شعبان عام 1402
الموافق 10 يونيو سنة 1982 يتضمن تعميم
أحكام المرسومين رقم 81 - 195 و 81 - 205
المؤرخين فى 15 غشت سنة 1981 على الموظفين
التابعين لوزارة الدفاع الوطنى .
157I

اتفاقات دولية

مرسوم رقم 82 - 259 مؤرخ فى 17 شوال عام 1402
الموافق 7 غشت سنة 1982 يتضمن المصادقة
على البروتوكول الخاص بالتعاون الاقتصادى
بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية
الشعبية وحكومة الجمهورية الفرنسية، الموقع
فى 21 يونيو سنة 1982 بمدينة الجزائر .
1567I

فهرس (تابع)

اكتساب الاراضى اللازمة للمطارات المدنية
للدولة. I577

وزارة الاسكان والتعمير

مرسوم رقم 82 - 261 مؤرخ فى 17 شوال عام 1402
الموافق 7 غشت سنة 1982 يتضمن تحويل
المؤسسة الوطنية للدراسات وانجاز الهياكل
الاساسية التجارية الى مؤسسة لانجاز المنشآت
الاساسية والبناء. I579

وزارة المجاهدين

مرسوم رقم 82 - 262 مؤرخ فى 17 شوال عام 1402
الموافق 7 غشت سنة 1982 يتضمن رفع معدل
المعاشات والمنح المخصصة لبعض اصناف
المجاهدين وذوى الحقوق. I582

وزارة البريد والمواصلات

قراران مؤرخان فى 11 و 18 رمضان عام 1402
الموافق 3 و 10 يوليو سنة 1982 يتضمنان احداث
مؤسستين بريديتين. I583

قرار مؤرخ فى 18 رمضان عام 1402 الموافق 10 يوليو
سنة 1982 يتضمن تحويل مؤسستين
بريديتين. I584

قرارات مؤرخة فى 11 و 18 و 28 رمضان عام 1402
الموافق 3 و 10 و 20 يوليو سنة 1982 تتضمن
احداث وكالات بريدية. I584

كتابة الدولة للنقل والصيد البحرى

مرسوم رقم 82 - 263 مؤرخ فى 17 شوال عام
1402 الموافق 7 غشت سنة 1982 يتضمن تنظيم
الادارة المركزية لكتابة الدولة للصيد والنقل
البحرى. I585

مرسوم رقم 82 - 264 مؤرخ فى 17 شوال عام
1402 الموافق 7 غشت سنة 1982 يحدد عدد
المستشارين التقنيين والمكلفين بمهمة بكتابة
الدولة للصيد والنقل البحرى ومهامهم. I591

وزارة المالية

قرار مؤرخ فى 20 جمادى الاولى عام 1402 الموافق
16 مارس سنة 1982 يتضمن تعيين مفتشيات
املاك الدولة وتحديد دوائر اختصاصها
بولاية باتنة. I572

قرار مؤرخ فى 20 جمادى الاولى عام 1402 الموافق
16 مارس سنة 1982 يتضمن تعيين مفتشيات
املاك الدولة وتحديد دوائر اختصاصها
بولاية المسيلة. I573

وزارة الشؤون الخارجية

قرار مؤرخ فى 18 رمضان عام 1402 الموافق 10 يوليو
سنة 1982 يتضمن اعلان نتائج الامتحان المهنى
والمسابقة للالتحاق بسلك الوزراء المفوضين
والمستشارين وكتاب الشؤون الخارجية. I574

قرار مؤرخ فى 18 رمضان عام 1402 الموافق 10 يوليو
سنة 1982 يتضمن اعلان نتائج الامتحان المهنى
والمسابقة على اساس الاختبارات والمسابقة
على اساس الشهادات للالتحاق بسلك
ملحقى الشؤون الخارجية. I574

قرار مؤرخ فى 18 رمضان عام 1402 الموافق 10 يوليو
سنة 1982 يتضمن اعلان نتائج الامتحان المهنى
والمسابقة على اساس الاختبارات والمسابقة
على اساس الشهادات للالتحاق بسلك
الكتاب القنصليين للشؤون الخارجية. I575

وزارة الداخلية

قران وزارى مشترك مؤرخ فى اول رمضان عام
1402 الموافق 23 يونيو سنة 1982 يتضمن
الترخيص بتنظيم يانصيب لفائدة اللجنة
المركزية للخدمات الاجتماعية والثقافية
للبريد والمواصلات. I576

وزارة النقل والصيد البحرى

مرسوم رقم 82 - 260 مؤرخ فى 17 شوال عام 1402
الموافق 7 غشت سنة 1982 يتعلق بتحديد شروط

فهرس (تابع)

قرارات مؤرخة في 6 و 8 و 10 و 13 و 14 و 16 ربيع
الاول و 5 ربيع الثاني عام 1402 الموافق
2 و 4 و 6 و 9 و 10 و 12 و 30 يناير سنة
1982 تتضمن حركة في سلك المتصرفين. 1592

كتابة الدولة للتوظيف العمومية والاصلاح الادارى
قراران مؤرخان في 9 و 17 صفر عام 1402 الموافق
6 و 14 ديسمبر سنة 1981 يتضمنان حركة في
سلك المترجمين. 1592

اتفاقات دولية

المادة 2 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة
الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية
الشعبية.
حرر بالجزائر في 17 شوال عام 1402 الموافق 7
غشت سنة 1982.

الشاذلي بن جديد

بروتوكول خاص بالتعاون الاقتصادي

بين

حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

و

حكومة الجمهورية الفرنسية

ان حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية
الشعبية،

وحكومة الجمهورية الفرنسية،

– رغبة منهما في فتح الطرق لاشكال جديدة
ومثالية للتعاون الاقتصادي الدولي، من شأنه ان
يضمن لدول العالم الثالث فرصا عادلة للتنمية
ويسمح بتوفير شروط نمو منظم،

– وحرصا منهما على السعى وراء نمو شامل
لعلاقتها لصالح البلدين،

– وعزما منهما على الشروط معا في أعمال
تقوم على الروح الجديدة التي تسود العلاقات بين
الجزائر وفرنسا،

مرسوم رقم 82 – 259 مؤرخ في 17 شوال عام 1402
الموافق 7 غشت سنة 1982 يتضمن المصادقة
على البروتوكول الخاص بالتعاون الاقتصادي
بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية
الشعبية وحكومة الجمهورية الفرنسية، الموقع
في 21 يونيو سنة 1982 بمدينة الجزائر.

ان رئيس الجمهورية،

– بناء على تقرير وزير الشؤون الخارجية،

– وبناء على الدستور، لاسيما المادة III – 17

منه،

– وبعد الاطلاع على البروتوكول الخاص
بالتعاون الاقتصادي بين حكومة الجمهورية
الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة
الجمهورية الفرنسية، الموقع في 21 يونيو سنة
1982 بمدينة الجزائر،

يرسم مايلي :

المادة الاولى : يصادق على البروتوكول الخاص
بالتعاون الاقتصادي بين حكومة الجمهورية
الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة
الجمهورية الفرنسية، الموقع في 21 يونيو سنة
1982 بمدينة الجزائر وينشر في الجريدة الرسمية
للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

4.4 - انجاز برامج البحث التنموي التي تهدف الى تكييف المواد الصناعية مع التطور المستقبلي للحاجات والتقنيات وتمكين المستعملين الجزائريين من التحكم في التقنيات المختارة.

في نطاق هذه الاعمال، يمكن للتعاون الثقافي والتقني بين البلدين أن يدعم انجاز العمليات المقررة.

5- ينبغي على هذا التعاون :

1. 5 - ان يساهم في تقييم الامكانيات الانتاجية الجزائرية الموجودة وفي التنويع التدريجي للنسيج الصناعي.

2. 5 - أن يسهل ادماج المواد الصناعية الجزائرية في المبادلات الدولية وخاصة في السوق الاوروبية المشتركة. ويمكن بهذا الصدد الشروع في أعمال مشتركة في مجال التعاون الصناعي كما يمكن توسيعها الى أسواق أخرى.

6 - تحقيقا لنمو حسن لهذا التعاون على الحكومتين أن :

1. 6 - تتخذا الاجراءات الضرورية قصد التمويل الملائم للمشاريع المتفق عليها.

2. 6 - تضبطا الطرف الخاصة لضمان تحقيق المشاريع المبرمجة في اطار هذا التعاون في الاجال المحددة لها وحسب ما اتفق عليه.

3. 6 - تنظما تتبع حكومي ملائم لهذه المشاريع.

4. 6 - كما اتفقتا على ما يلي :

1. - أن تسوى الخلافات التي قد تحدث عند ابرام أو تنفيذ العقود الموجودة بين الطرفين بطرق ودية.

2. - في حالة ما اذا لم يمكن تسوية هذه الخلافات بطرق ودية، يتم حلها انذاك طبقا لترتيبات العقود التي قد تنص على اللجوء الى اجراء مناسب لحل هذه الخلافات.

قد اتفقتا على ما يلي :

أولا - المبادئ العامة

I - تنوى الدولتان ضمن احترام التزاماتهما

الدولية، اقامة تعاون متوافق ومنظم وفق مخططي التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدين وذلك، قصد تنمية علاقات اقتصادية منسجمة وذات فائدة متبادلة بين الجزائر وفرنسا.

ساهمت المفاوضات التي جرت خلال الاشهر الاخيرة بين الحكومتين في تحديد عناصر مختلفة لتعاون جديد. ويقوم هذا التعاون على التصور الشامل للعلاقات الثنائية اعتمادا على تصريح كل من الرئيس الشاذلي بن جديد والرئيس فرانسوا ميتران في فاتح ديسمبر سنة 1981.

2 - يهدف التعاون بين البلدين المبرمج على المدى المتوسط والطويل الى انجاز مشاريع وبرامج شاملة تستفيد من اجراءات ملائمة تتعلق بالتتبع التكنولوجي والمهني والتجاري والتسييري وكذلك من الضمانات والتمويل ونقل التقنيات التي من شأنها أن تضمن نجاح هذه المشاريع.

3 - وعندما تقتضيه الحاجة تحدد اتفاقات قطاعية أو نوعية برامج التعاون وشروط تنفيذها من قبل المستعملين وكذا الوسائل اللازمة لانجازها.

4 - من أجل تطبيق هذا التعاون، ستسهر الحكومتان على توفير الادوات الصناعية والتقنية والجامعية والبحثية اللازمة لانجاز الاعمال المشتركة المشروع فيها وذلك قصد :

1. 4 - تشجيع الاعمال التي من شأنها أن تسمح بنقل فعلى للتقنيات.

2. 4 - تنمية الكفاءات في الدراسات والانتجازات وفي مراقبة الاعمال.

3. 4 - ضمان تكوين العمال المؤهلين عن طريق انتجاز مشاريع جديدة في ميدان التكوين للتكنولوجي وللممارسة المهنية.

وتلك الموجودة داخل المدن بالجزائر، يرمى الى انجاز، تطبيق مشاريع التنمية و / أو تحديثها تشتمل على ما يلي : دراسات ومساعدة تقنية وتوفير أدوات. ناقلة وتجهيزات فنية وعمرانية وتكوين العمال.

كما يشتمل التعاون على تطوير الكفاءات الجزائرية في الدراسات والانجاز.

4 - الطيران :

يقوم التعاون في مجال الطيران على برنامج شامل يحتوى على مشاريع خلق منشآت وتجهيزات جوية وكذا نشاطات تتعلق بالتكوين.

5 - مواد التجهيز :

فيما يتعلق بالتعاون في قطاعات الصناعات المعدنية والحديدية الميكانيكية والكهربائية والالكترونية والكميائية فان التعاون سيتم في الاطار التالي :

1 . 5 - تقويم وتوسيع التجهيزات الموجودة بواسطة صناعات في مجال الهندسة وتجهيزات اضافية أو مشاريع ذات حجم متوسط وذلك حسب الحالات.

2 . 5 - انجاز وحدات مخصصة في انتاج تجهيزات مع ادماج الانتاج الوطنى بصفة تدريجية. وسيسمح الطابع المتكرر لبعض هذه العمليات بتطوير القدرات في الدراسة الهندسية وتركيب وصنع التجهيزات من طرف المؤسسات الموجودة. كما يمكن توسيع هذا التعاون في ميدان النقل الى تطوير القدرات الجزائرية في الصيانة والتصليح للاجهزة وتكوين العمال المؤهلين الضروريين.

6 - الاعلام الآلى :

ينمى الطرفان في هذا المجال تعاونهما فيما يخص :

- التكوين ،

- التطبيقات الاعلامية الآلية ،

- ان يوافق الطرفان على نص التسوية المناسبة لهذه الخلافات والذي يمكن أن ترجع اليه احكام العقود التجارية المبرمة بين المستعملين الجزائريين والفرنسيين.

ثانيا - ميادين تطبيق التعاون الاقتصادى

يقوم الطرفان بتطوير تعاونهما وخاصة المتوسط المدى كما هو محدد اعلاه، في الميادين التالية :

1 - السكن، الاشغال العمومية، مواد البناء :

يكون التعاون في هذا الميدان على المدى المتوسط والبعيد موضوع اتفاق قطاعى بين الحكومتين، ويرمى هذا الاتفاق الى المساهمة في تطوير الصناعة الجزائرية في مجال البناء على مستوى مواد التجهيز، والدراسات الهندسية والانجاز ويحتوى على برنامج انجاز مساكن يحدد اجراءات ويحتوى لدراسته وتنفيذه وتمويله وتتبعه كما يحدد الاتفاق برامج تكوين وبحث مشتركة.

2 - السرى :

يتضمن التعاون في هذا الميدان، الذى يمكن أن يتم على شكل عمليات مدرجة في مناطق ستحدد فيما بعد، على ما يلي :

- دراسات احصائية للثروات،

- تحقيق انجازات،

- توزيع المياه وصيانة التجهيزات،

- تطوير الكفاءات الجزائرية في الدراسات

والانجازات،

- استصلاح الاراضى،

- التكوين.

3 - السكك الحديدية :

سيحدد الطرفان اطارا للتعاون وفق حاجيات

تنمية المنشآت الحديدية التى تربط ما بين المدن

10 - المجال الزراعي - الغذائي :

سيدرس الطرفان امكانيات منح الجزائر تموينات اضافية فيما يخص المنتجات الغذائية وذلك على أساس أجل طويل الامد. كما سينميان معا تعاونهما في مجال التنمية الريفية وتربية المواشي والرى والغابات وفي مجال الصناعات الزراعية الغذائية. ستعطى أهمية خاصة، في مرحلة أولى، لمشاكل التخزين وتكييف المنتجات.

11 - الصيد :

سينشأ اطار تعاون قصد المشاركة في تنمية قطاع الصيد في الجزائر وخاصة من خلال برنامج مشترك في البحث الصيدى واستعمال أحسن لاسطولها البحرى ولبناء السفن وصيانتها، ولتحسين تقنيات الصيد وتكوين عمال مختصين وبمراج مشتركة للصيد فى أعالي البحار.

ثالثا - تنظيم التعاون

I - تنشأ لجنة مختلطة لتنمية التعاون الاقتصادي بين البلدين ستسهر على تنفيذ هذا البروتوكول وعلى تتبع المشاريع المقررة باتفاق مشترك، فى هذا الاطار تنسق هذه اللجنة اعداد وتطبيق الاتفاقات القطاعية أو النوعية. تقوم اللجنة المشتركة بتسوية الصعوبات التى قد تظهر عند تطبيق ترتيبات هذا البروتوكول ،

2 - سيتم تعيين أعضاء اللجنة المشتركة من طرف الحكومتين. سيشارك رؤساء اللجان المشتركة التى يتم انشاؤها بمقتضى الاتفاقات القطاعية فى أشغال اللجنة المشتركة ويحررون تقارير حول مدى تقدم التعاون فى ميادينهم ،

3 - تجتمع اللجنة المشتركة مرة فى السنة وعلى مستوى وزارى بالتناوب فى الجزائر وفرنسا.

فى غضون هذه الاجتماعات، تستطيع اللجنة المشتركة عند الحاجة أن تعقد دورات أخرى على مستوى الموظفين. سيحدد مكان وتاريخ وجدول أشغال كل اجتماع بالطريقة الدبلوماسية.

- البحث الانمائى فى مجال النشاطات الالكترونية والتعليم المستفيد من المساعدة ومراقبة العمليات والشبكات والبنوك المجهزة بالمعلومات ،
- التعاون الصناعى خاصة فى ميدان الاعلام الآلى المصغر، والصغير، والعتاد المحجوز والمواصلات اللاسلكية.

7 - المواصلات اللاسلكية :

سيوسع التعاون فى هذا المجال فيما يتعلق خاصة بعمليات تصميم الشبكات وتسييرها وصيانتها وكذلك بتخصيص العتاد. ستدرس الدولتان على المستوى الصناعى امكانية انشاء مدورات انتاج تجهيزات مشتركة.

يشتمل التعاون الصناعى على عمليات خاصة تتعلق بنقل التكنولوجيا والمجهودات المشتركة للبحث الانمائى قصد تكييف العتاد وحاجيات الجزائر.

8 - الطاقات الجديدة :

ان الطرفان حرصا منهما على تنمية مصادر الطاقة القابلة للتجديد، سيتعاونان فى ميدان البحث وترقية عتاد انتاج الطاقة الشمسية.

وقد يتعلق هذا التعاون على وجه الخصوص بـ :

- بناء قرى شمسية ،

- وضع مضخات شمسية للتغذية المنزلية والزراعة فى المناطق البعيدة عن المركز ،

- تشييد محطات شمسية لتغذية مناطق صعبة البلوغ وازالة الملح من جوار المستنقعات الملحية،

- تنمية مركز صناعة المصابيح التيارية.

9 - الطاقة النووية :

يفك الطرفان فى تعاون بينهما لتنمية البرنامج النووى الجزائرى.

العربية والفرنسية ويتساوى النصاب في القوة القانونية.

عن حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
عن حكومة الجمهورية الفرنسية
كلود شيسون

أحمد طالب الأبراهيمي وزير العلاقات الخارجية
وزير الشؤون الخارجية

4 - ستتشاور الحكومتان عقب فترة أولى مدتها 4 سنوات من أجل النظر في التعديلات التي يمكن ادخالها على هذا البروتوكول.

5 - يدخل البروتوكول حيز التنفيذ شهرا بعد آخر اشعار تقدمه احدى الحكومتين حول اتمام الاجراءات الدستورية المطلوبة.

حرر بالجزائر بتاريخ 29 شعبان عام 1402 الموافق 21 يونيو سنة 1982 في نسختين باللغتين

مراسيم، قرارات، مقررات

وزارة الدفاع الوطني

والمتضمن القانون الاساسى لسلك ضباط الصف العاملين في الجيش الوطني الشعبي ،

- وبمقتضى المرسوم رقم 74 - 60 المؤرخ في 27 محرم عام 1394 الموافق 20 فبراير سنة 1974 والمتضمن انشاء اطار من الموظفين المدنيين الاشباه بالموظفين العسكريين في وزارة الدفاع الوطني ،

- وبمقتضى المرسوم رقم 79 - 299 المؤرخ في 12 صفر عام 1400 الموافق 31 ديسمبر سنة 1979 والمتضمن رفع مرتبات واجور الموظفين العسكريين والمدنيين الاشباه بهم في وزارة الدفاع الوطني ،

- وبمقتضى المرسوم رقم 81 - 195 المؤرخ في 15 شوال عام 1401 الموافق 15 غشت سنة 1981 والمتضمن تأسيس الحدود الدنيا للاجر الاجمالي لفائدة بعض فئات الموظفين والاعوان العموميين ،

- وبمقتضى المرسوم رقم 81 - 205 المؤرخ في 15 شوال عام 1401 الموافق 15 غشت سنة 1981 والمتضمن تأسيس الحدود الدنيا للاجر الاجمالي للعمال الذين يشغلون مناصب تقنيين وتسييريين سامين واطارات التطبيق والتصميم ،

قرار وزارى مشترك مؤرخ في 18 شعبان عام 1402 الموافق 10 يونيو سنة 1982 يتضمن تعميم أحكام المرسومين رقم 81 - 195 و 81 - 205 المؤرخين في 15 غشت سنة 1981 على الموظفين التابعين لوزارة الدفاع الوطني .

ان وزير الدفاع الوطني ،

ووزير المالية ،

وكاتب الدولة للتوظيف العمومية والاصلاح الادارى ،

- بمقتضى الامر رقم 69 - 89 المؤرخ في 19 شعبان عام 1389 الموافق 31 أكتوبر سنة 1969 والمتضمن القانون الاساسى لضباط الجيش الوطني الشعبي ،

- وبمقتضى الامر رقم 69 - 90 المؤرخ في 19 شعبان عام 1389 الموافق 31 أكتوبر سنة 1969

وزارة المالية

قرار مؤرخ في 20 جمادى الاولى عام 1402 الموافق 16 مارس سنة 1982 يتضمن تعيين مفتشيات أملاك الدولة وتحديد دوائر اختصاصها بولاية باتنة.

ان وزير المالية :

— بمقتضى الامر رقم 74 — 69 المؤرخ في 12 جمادى الثانية عام 1394 الموافق 2 يوليو سنة 1974 والمتعلق باصلاح التنظيم الاقليمي للولايات والنصوص التابعة له ،

— وبعد الاطلاع على القرار المؤرخ في 16 محرم عام 1395 الموافق 29 يناير سنة 1975 والمتضمن تعيين مفتشيات أملاك الدولة وتحديد دوائر اختصاصها ،

— وبعد الاطلاع على القرار المؤرخ في 26 شعبان عام 1401 الموافق 29 يونيو سنة 1981 والمتضمن تعيين مفتشيات أملاك الدولة وتحديد دوائر اختصاصها ،

يقرر ما يلي :

المادة الاولى : تحدد قائمة مفتشيات املاك الدولة ودوائر اختصاصها بولاية باتنة طبقا للجدول التالي :

دوائر اختصاصها

باتنة :

باتنة — تمقاد — تازولت — عين ياقوت — المعذر — مروانة — وادي الماء — اولاد سالم — حيدوسة — عين جاسر — سريانة — قايس — شمرة — بوحامة — اولاد فاضل — فايس.

أريس :

أريس — وادي طاقة — تكوت — اشمول — ثنية العايد — بوزينة.

بريكة :

بريكة — مدوكال — بيطام — نقاوس — رأس العيون — اولاد سي سليمان — تاقسلانت.

عين التوتة :

عين التوتة — سقانة — عين زعطوط — القنطرة (باستثناء الجهة الجنوبية).

يقررون ما يلي :

المادة الاولى : تعمم أحكام المرسومين رقم 81 — 195 و 205 المؤرخين في 15 غشت سنة 1981 المذكورين أعلاه على الموظفين التابعين لوزارة الدفاع الوطني.

المادة 2 : تحدد تعليمة مشتركة يصدرها وزير الدفاع الوطني ووزير المالية وكاتب الدولة للوظيفة العمومية والاصلاح الاداري كيفيات تطبيق أحكام المادة الاولى أعلاه.

المادة 3 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 18 شعبان عام 1402 الموافق 10 يونيو سنة 1982.

عن وزير الدفاع الوطني عن وزير المالية
الامين العام الامين العام
العقيد مصطفى بلوصيف محمد طرباش

كاتب الدولة للوظيفة العمومية
والاصلاح الاداري
جنول الخطيب

تعيين المفتشيات

مفتشية أملاك الدولة في باتنة

مفتشية أملاك الدولة في أريس

مفتشية أملاك الدولة في بريكة

مفتشية أملاك الدولة في عين التوتة

المادة 2 : يعدل ويتمم الجدول المرفق بالقرارين المؤرخين في 29 يناير سنة 1975 و 29 يونيو سنة 1981 طبقا للجدول أعلاه.

المادة 3 : يكلف مدير الادارة العامة ومدير الميزانية والمراقبة ومدير الخزينة والقرض والتأمينات ومدير أملاك الدولة والشؤون العقارية، كل فيما يخصه، بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

المادة 2 : يعدل ويتمم الجدول المرفق بالقرارين المؤرخين في 29 يناير سنة 1975 و 29 يونيو سنة 1981 طبقا للجدول أعلاه.

المادة 3 : يكلف مدير الادارة العامة ومدير الميزانية والمراقبة ومدير الخزينة والقرض والتأمينات ومدير أملاك الدولة والشؤون العقارية، كل فيما يخصه، بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 20 جمادى الاولى عام 1402 الموافق 16 مارس سنة 1982. بوعلام بن حمودة

قرار مؤرخ في 20 جمادى الاولى عام 1402 الموافق 16 مارس سنة 1982 يتضمن تعيين مفتشيات أملاك الدولة وتحديد دوائر اختصاصها بولاية المسيلة.

ان وزير المالية ،

بمقتضى الامر رقم 74 - 69 المؤرخ في 12 جمادى الثانية عام 1394 الموافق 2 يوليو سنة 1974 والمتعلق باصلاح التنظيم الاقليمي للولايات والنصوص التابعة له ،

وبمقتضى القرار المؤرخ في 14 صفر عام 1390 الموافق 20 أبريل سنة 1970 والمتضمن تعيين مكاتب أملاك الدولة وتحديد دوائر اختصاصها ،

وبعد الاطلاع على القرار المؤرخ في 16 محرم عام 1395 الموافق 29 يناير سنة 1975 والمتضمن تعيين مفتشيات أملاك الدولة وتحديد دوائر اختصاصها ،

قرر ما يلي :

المادة الاولى : تحدد قائمة مفتشيات أملاك الدولة ودوائر اختصاصها بولاية المسيلة طبقا للجدول التالي :

دوائر اختصاصها

المسيلة :

المسيلة - حمام الضلعة - أولاد دراج - أولاد عدى القبالة - المعاضيد - برهوم - مقرة - عين الخضراء - جزار - مصيف - شلال.

سيدي عيسى :

سيدي عيسى - عين الحجل - ونوغة.

بوسعادة :

بوسعادة - بن سرور - سيدي عامر - أولاد سيدي ابراهيم.

عين الملح :

عين الملح - سليم - مجدل - جبل مسعد - أولاد رحمة.

تعيين المفتشيات

مفتشية أملاك الدولة في المسيلة

مفتشية أملاك الدولة في بوسعادة

العقارية، كل فيما يخصه، بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 20 جمادى الاولى عام 1402 الموافق 16 مارس سنة 1982. بوعلام بن حمودة

المادة 2 : يعدل ويتمم الجدول الملحق بالقرار المؤرخ في 29 يناير سنة 1975، طبقا للجدول أعلاه.

المادة 3 : يكلف مدير الادارة العامة ومدير الميزانية والمراقبة ومدير الخزينة والقرض والتأمينات ومدير أملاك الدولة والشؤون

وزارة الشؤون الخارجية

قرار مؤرخ في 18 رمضان عام 1402 الموافق 10 يوليو سنة 1982 يتضمن اعلان نتائج الامتحان المهني والمسابقة للالتحاق بسلك الوزراء المفوضين والمستشارين وكتاب الشؤون الخارجية.

بموجب قرار مؤرخ في 18 رمضان عام 1402 الموافق 10 يوليو سنة 1982، يعلن نجاح المترشحين الآتية أسماؤهم حسب درجة الاستحقاق، في الامتحان المهني للالتحاق بسلك الوزراء المفوضين والمستشارين وكتاب الشؤون الخارجية :

1 - صالح لبدوي،

2 - حميد حرايق،

3 - عبد المجيد طرش،

4 - عبد الجبار بن بوزيد،

5 - رابح بن أو مشرية،

6 - لحسن بن يونس،

7 - صالح العياشي،

8 - عبد الكريم زيلمى،

9 - أحمد الاقرع،

10 - عمرو العمراوى،

11 - مرزاق الفلام،

12 - مليكة خوجة،

13 - عمرو عرقب،

14 - عبد المجيد صناعة،

15 - عبد القادر باليلى.

ويعلن عن نجاح المترشحين الآتية أسماؤهم، حسب درجة الاستحقاق، في المسابقة على أساس الاختبارات للالتحاق بسلك الوزراء المفوضين والمستشارين وكتاب الشؤون الخارجية :

1 - مصطفى زغلاش،

2 - عبد الرحمن حميداوى،

3 - محمد عنصر،

4 - عبد الله خامو،

4 - نور الدين قواو،

6 - الطاهر مالك

7 - عبلة ميهوبى،

8 - عبد الحفيظ حراق،

9 - نورة راجى،

10 - كمال بوغابة،
10 - محمد ايركى،

12 - سيد على عبد البارى،

13 - مراد بن مهيدي،

14 - مخلوف بورزق،

15 - الزهراء بن ذيب.

الاضافيون :

1 - خالد دحمان،
1 - جلول العجامة.

قرار مؤرخ في 18 رمضان عام 1402 الموافق 10 يوليو سنة 1982 يتضمن اعلان نتائج الامتحان المهني والمسابقة على أساس الاختبارات والمسابقة على أساس الشهادات للالتحاق بسلك ملحقى الشؤون الخارجية.

بموجب قرار مؤرخ في 18 رمضان عام 1402 الموافق 10 يوليو سنة 1982، يعلن نجاح المترشحين الآتية أسماؤهم حسب درجة الاستحقاق، في الامتحان المهني للالتحاق بسلك ملحقى الشؤون الخارجية :

1 - مراد بوسالم،

2 - بوعلام بريم،

3 - قويدر بوهرارة،

4 - سعيد منينة،

5 - عوامر بن طالب،

قرار مؤرخ في 18 رمضان عام 1402 الموافق 10 يوليو سنة 1982 يتضمن اعلان نتائج الامتحان المهني والمسابقة على أساس الاختبارات والمسابقة على أساس الشهادات للالتحاق بسلك الكتاب القنصليين للشؤون الخارجية.

بموجب قرار مؤرخ في 18 رمضان عام 1402 الموافق 10 يوليو سنة 1982، يعلن نجاح المترشحين الآتية أسماؤهم حسب درجة الاستحقاق، في المسابقة على أساس الاختبارات للالتحاق بسلك الكتاب القنصليين للشؤون الخارجية :

- 1 - الجيلالي دحمان،
- 2 - زهيرة جميلي.

ويعلن عن نجاح المترشحين الآتية أسماؤهم، حسب درجة الاستحقاق، في المسابقة على أساس الاختبارات للالتحاق بسلك الكتاب القنصليين للشؤون الخارجية :

- 1 - عبد الله التونسي،
- 2 - رشيد رجائي،
- 3 - أحسن درديش،
- 4 - توفيق عبد الرحمن،
- 5 - كمال معدادي،
- 6 - محفوظ غرناؤوطي،
- 7 - ميلود بن الزرقاء،
- 8 - نور الدين كركب،
- 8 - حيدر ساولي،
- 10 - بشير بوجمعة.

ويعلن عن نجاح المترشحين الآتية أسماؤهم، حسب درجة الاستحقاق، في المسابقة على أساس الشهادات للالتحاق بسلك الكتاب القنصليين للشؤون الخارجية :

- 1 - مكي أو غيدني،
- 2 - عزيز خلفاوي،
- 3 - سعيد عيدوسي،

- 6 - محمد شرشالي،
- 6 - محفوظ خوجة،
- 8 - سعديّة صمصاف،
- 8 - قويدر بوخلاط،
- 10 - باية عبد للي.

ويعلن عن نجاح المترشحين الآتية أسماؤهم، حسب درجة الاستحقاق، في المسابقة على أساس الاختبارات للالتحاق بسلك ملحقي الشؤون الخارجية :

- 1 - محمد شنوفي،
- 2 - الشافعي أولاد موسى،
- 3 - محفوظ هدان،
- 4 - محند الحسين زيداني،
- 5 - محمد صالح لوييسى،
- 6 - حناش زموري،
- 7 - بلخير بازين،
- 8 - نور الدين منصور،
- 9 - زروق الطاهر بن كرطوسة،
- 10 - عمر قويقاح،
- 10 - عمرو الاكحل.

ويعلن عن نجاح المترشحين الآتية أسماؤهم، حسب درجة الاستحقاق، في المسابقة على أساس الشهادات للالتحاق بسلك ملحقي الشؤون الخارجية :

- 1 - بوبكر أو الفقيه،
- 1 - جمال حموش،
- 3 - ليلي لعشاري،
- 4 - حسين خميجة،
- 5 - أحمد شلاغمة،
- 6 - عبد القادر ريقطه.

المادة 2 : يخصص ايراد اليانصيب كاملا لفائدة اللجنة المركزية للخدمات الاجتماعية والثقافية للبريد والمواصلات.

ويجب اثبات ذلك قانونا.

المادة 3 : يجب ألا تتجاوز، في أى حال مصاريف تنظيم اليانصيب وشراء الجوائز خمسة عشر فى المائة (15 %) من رأسمال الاصدار.

المادة 4 : يجب أن تحتوى الاوراق المعروضة للبيع على ما يلى :

- رقم الورقة ،
- تاريخ هذا القرار ،
- تاريخ السحب وساعته ومكانه ،
- مقر المجموعة المستفيدة ،
- سعر الورقة ،
- مبلغ رأسمال الاصدار المرخص به ،
- عدد الجوائز وتعيين الجوائز الرئيسية منها ،

- الزام الرابعين بسحب جوائزهم خلال خمسة وأربعين يوما (45) من تاريخ السحب ، وتصبح الجوائز غير المطالب بها بعد هذه المدة، حقا مكتسبا للمؤسسة بحكم القانون.

المادة 5 : يمكن بيع الاوراق عن طريق التجول والايدياع والعرض للبيع عبر التراب الوطنى. ولا يمكن فى أى حال زيادة سعرها ولا يمكن تسليمها مكافأة عن بيع أى بضاعة. ويمنع البيع فى المنازل.

المادة 6 : ينتهى بيع الاوراق قبل ثمانية (8) أيام على الاقل من تاريخ السحب. وتجمع الاوراق غير المباعة فى مقر المجموعة قبل السحب، ويوضع كشف عنها لهذا الغرض.

المادة 7 : يجب أن يدفع ايراد بيع الاوراق قبل السحب الى خزينة ولاية الجزائر.

ولا يمكن سحب أى مبلغ قبل سحب الجوائز أو بدون تأشيرة رئيس لجنة المراقبة.

4 - الطيب بوسليمانى،

5 - محمد خليفى،

6 - نذير زورار،

7 - يسمينة لوزينى،

8 - عبد المجيد بن الوصيف،

9 - مختار بوقرة،

10 - مجيد سليمى.

وزارة الداخلية

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى أول رمضان عام 1402 الموافق 23 يونيو سنة 1982 يتضمن الترخيص بتنظيم يانصيب لفائدة اللجنة المركزية للخدمات الاجتماعية والثقافية للبريد والمواصلات.

ان وزير الداخلية ،

ووزير المالية ،

- بمقتضى الامر رقم 77 - 5 المؤرخ فى أول ربيع الاول عام 1397 الموافق 19 فبراير سنة 1977 والمتضمن تنظيم اليانصيب ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ فى 8 محرم عام 1398 الموافق 19 ديسمبر سنة 1977 والمتعلق بتطبيق أحكام الامر رقم 77 - 5 المؤرخ فى أول ربيع الاول عام 1397 الموافق 19 فبراير سنة 1977 والمتضمن تنظيم اليانصيب ،

- وبناء على طلب اللجنة المركزية للخدمات الاجتماعية والثقافية للبريد والمواصلات بتاريخ 27 يونيو سنة 1982،

- وبناء على اقتراح المدير العام للتنظيم والشؤون العامة والتلخيص بوزارة الداخلية،

يقرران ما يلى :

المادة الاولى : يرخص للجنة المركزية للخدمات الاجتماعية والثقافية للبريد والمواصلات، بتنظيم يانصيب، يبلغ رأسماله الاسمى 1.600.000 دج.

— الاستعمال المفصل للايراد الصافى
لليانصيب ،

— محضر السحب ،

— قائمة الجوائز التى لم يسحبها أصحابها
خلال المدة المقررة، واصبحت بذلك حقا
مكتسبا بحكم القانون للمؤسسة ،

— الاشهار المنظم.

المادة 13 : يتسرب على عدم مراعاة أحد
الشروط المفروضة أعلاه، سحب الرخصة بحكم
القانون، دون المساس بالعقوبات المنصوص عليها
فى القانون.

المادة 14 : يكلف المدير العام للتنظيم والشؤون
العامة والتلخيص بوزارة الداخلية ووالى الجزائر،
كل فيما يخصه، بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر فى
الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية
الشعبية.

حرر بالجزائر فى أول رمضان عام 1402
الموافق 23 يونيو سنة 1982.

عن وزير الداخلية	عن وزير المالية
الامين العام	الامين العام
دحو ولد قابلية	محمد طرباش

وزارة النقل والصيد البحرى

مرسوم رقم 82 — 260 مؤرخ فى 17 شوال عام 1402
الموافق 7 غشت سنة 1982 يتفق بتحديد شروط
اكتساب الاراضى اللازمة للمطارات المدنية
للدولة.

ان رئيس الجمهورية،

— بناء على تقرير وزير النقل والصيد
البحرى،

— وبناء على الدستور، لاسيما المادتان

III — 10 و 152 منه،

المادة 8 : يجرى سحب وحيد وعلنى لليانصيب
يوم 23 ديسمبر سنة 1982 على الساعة الرابعة بعد
الظهر فى دار الشعب ساحة أول ماى.

وتلنى فورا كل ورقة غير مبيعة يكون رقمها
رابعا ثم يجرى سحب متعاقب حتى تصيب القرعة
حامل الورقة المبيعة.

المادة 9 : لا يرخص بأى تغيير لتاريخ
السحب.

المادة 10 : يجب أن تكون الارقام الاربعة
والجوائز المطابقة لها وكذلك مهلة سحب تلك
الجوائز من الاربحين موضوع اشهار يتم خلال 48
ساعة، عن طريق اعلان يعلق فى مقر المؤسسة
المستفيدة وفى مكان السحب، وعند الاقتضاء
ينشر فى جريدة يومية.

المادة 11 : تتولى مراقبة اليانصيب لجنة مؤلفة
من السيد محمد عبد الكريم نائب بوزارة الداخلية
رئيسا، وممثلا لوزارة الداخلية، ومن أمين الخزينة
لولاية الجزائر ممثلا لوزارة المالية، والسيد ربيعة
ممثلا للمجموعة المستفيدة. وتتحقق هذه اللجنة
من السير السليم لجميع العمليات المرتبطة
باليانصيب.

المادة 12 : يرسل تقرير عام عن سير اليانصيب
بعد شهرين من السحب، الى المديرية العامة للتنظيم
والشؤون العامة والتلخيص بوزارة الداخلية،
ويشتمل هذا التقرير الموقع من طرف لجنة المراقبة
على ما يلى :

— نموذج الاوراق ،

— عدد الاوراق المعروضة للبيع ،

— كشف الاوراق غير المبيعة ،

— عدد الاوراق المبيعة ،

— سعر الورقة ،

— الايراد الاجمالى للبيع ،

— مصاريف تنظيم اليانصيب ،

— الايراد الصافى لليانصيب ،

– وبمقتضى المرسوم رقم 81 – 98 المؤرخ فى
I2 رجب عام I40I الموافق 16 مايو سنة 1981
والمتمضن تعيين مطارات الدولة،

يرسم ما يلى :

المادة الاولى : يعد، فى اطار المخطط الوطنى
للتنمية العمرانية، لكل مطار مدنى للدولة، مخطط
رئيسى على أساس التعليمات والتوجيهات
القانونية والتنظيمية،

طبقا لصلاحيات السلطات المعنية، تحدد
المخططات الرئيسية لمطارات الدولة المدنية من
قبل وزير النقل والصيد البحرى بعد أخذ رأى
وزير الدفاع الوطنى ووزير التخطيط والتهيئة
العمرانية ووزير الداخلية ووزير الاشغال
العمومية ووزير الفلاحة والثورة الزراعية ووزير
الرى ووزير الاسكان والتعمير وكاتب الدولة
للغابات واستصلاح الاراضى.

المادة 2 : تجرى عملية اكتساب الاراضى
اللازمة للبناء وتوسيع وتهيئة مطارات الدولة
المدنية ذات المخطط الرئيسى وفقا للقوانين
والتنظيمات الجارى بها العمل.

المادة 3 : تنفذ اجراءات اكتساب الاراضى
على أساس المخطط الرئيسى وفى اطار القانون.

المادة 4 : يتم اكتساب الاراضى التابعة
للاملاك العمومية للدولة من قبل المؤسسة الوطنية
للاستغلال الخاص بالارصاد الجوية والطيران طبقا
للقوانين والتنظيمات الجارى بها العمل.

المادة 5 : يجب على المؤسسة الوطنية
للاستغلال الخاص بالارصاد الجوية والطيران،
عندما تكون الاراضى اللازم اكتسابها ملكا لشخص
طبيعى أو معنوى تابع للقانون الخاص، أن تمتلكها
لحساب الدولة من الممتلكين الشرعيين ضمن
الشروط المحددة فى القانون الجارى به العمل.

– وبمقتضى القانون رقم 64 – 244 المؤرخ فى
I3 ربيع الثانى عام I384 الموافق 22 غشت سنة
I964 والمتعلق بالمطارات والمرافق المعدة لسلامة
الملاحة الجوية،

– وبمقتضى القانون رقم 82 – 02 المؤرخ فى
I2 ربيع الثانى عام I402 الموافق 6 فبراير سنة 1982
المتعلق برخصة البناء ورخصة تجزئة الاراضى
للبناء،

– وبمقتضى الامر رقم 66 – I02 المؤرخ فى
I5 محرم عام I386 الموافق 2 مايو سنة 1966
والمتمضن انتقال الاملاك الشاغرة الى الدولة،

– وبمقتضى الامر رقم 71 – 73 المؤرخ فى 20
رمضان عام I39I الموافق 8 نوفمبر سنة 1971
والمتمضن الثورة الزراعية،

– وبمقتضى الامر رقم 76 – 48 المؤرخ فى 25
جمادى الاولى عام I396 الموافق 25 مايو سنة 1976
والمتعلق بقواعد نزع الملكية من أجل المنفعة
العمومية،

– وبمقتضى الامر رقم 74 – 26 المؤرخ فى 27
محرم عام I394 الموافق 20 فبراير سنة 1974
والمتمضن تكوين احتياطات عقارية لصالح
البلديات، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى الامر رقم 68 – 643 المؤرخ فى
7 شوال عام I388 الموافق 26 ديسمبر سنة 1968
والمتمضن انشاء المؤسسة الوطنية للاستغلال
الخاص بالارصاد الجوية والطيران،

– وبمقتضى الامر رقم 75 – 58 المؤرخ فى 20
رمضان عام I395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975
والمتمضن القانون المدنى،

– وبمقتضى المرسوم رقم 82 – 36 المؤرخ فى
27 ربيع الاول عام I402 الموافق 23 يناير سنة 1982
والمتمضن صلاحيات وزير النقل والصيد البحرى،

وزارة الاسكان والتعمير

مرسوم رقم 82 - 261 مؤرخ في 17 شوال عام 1402 الموافق 7 غشت سنة 1982 يتضمن تحويل المؤسسة الوطنية للدراسات وانجاز الهياكل الاساسية التجارية الى مؤسسة لانجاز المنشآت الاساسية والبناء.

ان رئيس الجمهورية ،

- بناء على تقرير وزير الاسكان والتعمير ،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان

III - 10 و 152 منه ،

- وبمقتضى ميثاق التنظيم الاشتراكي

للمؤسسات ،

- وبمقتضى القانون رقم 80 - 05 المؤرخ في

14 ربيع الثاني عام 1400 الموافق أول مارس سنة

1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من طرف

مجلس المحاسبة ،

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 23 المؤرخ في 17

ربيع الثاني عام 1395 الموافق 29 أبريل سنة 1975

والمتمضمّن القانون الاساسي النموذجي للمؤسسات

الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي ،

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 76 المؤرخ في 17

ذي القعدة عام 1395 الموافق 21 نوفمبر سنة 1975

والمتمضمّن تحديد العلاقات الرئيسية بين

المؤسسات الاشتراكية وسلطة الوصاية والادارات

الاخري التابعة للدولة ،

- وبعد الاطلاع على الامر رقم 75 - 77 المؤرخ

في 12 ذي الحجة عام 1395 الموافق 15 ديسمبر سنة

1975 والمتضمن احداث المؤسسة الوطنية للدراسات

وانجاز الهياكل الاساسية التجارية والمصادقة على

قانونها الاساسي ،

- ونظرا للاحكام الدستورية التي تقضى بأن

انشاء المؤسسات الاشتراكية وتنظيمها وسيرها

ليس من اختصاص الميدان القانوني، بل هو من

اختصاص الميدان التنظيمي ،

المادة 6 : يتم اكتساب الاراضى اللازم لتنفيذ

العمليات المبينة فى المخطط الرئيسى لمطارات

الدولة المدنية، حسب الحالة المشار اليها فى المادة

5 أعلاه، بالتراضى أو عن طريق نزع الملكية أو

عند الاقتضاء على أساس التقويم العقارى

المنصوص عليه فى المادة 10 من الامر رقم 74 - 26

المؤرخ فى 20 فبراير سنة 1974 المشار اليه أعلاه،

مع احترام الشروط التى يحددها القانون والتنظيم

الجارى بهما العمل.

المادة 7 : تدفع المؤسسة الوطنية للاستغلال

الخاص بالارصاد الجوية والطيران المبلغ لاكتساب

الاراضى من الاعتمادات التى خصصتها الدولة

لتمويل المشاريع الخاصة ببناء وتوسيع وتهيئة

مطارات الدولة المدنية.

وعلاوة على هذا يجب أن تدفع التبعيضات عن

كل ضرر ناتج عن استعمال الاراضى المعنية

وخصوصا عندما يتعلق الامر بالاراضى التابعة

لقطاع فلاحي، فيدفع تعويض تكميلى لتغطية

النفقات الزراعية المرتبطة بها للمستغلين المعنيين

وهذا سواء أكان الامر يتعلق بالقطاعات المسيرة

ذاتيا أو قطاعات التعاونيات الفلاحية لقدماء

المجاهدين، أو قطاعات تعاونيات الثورة الزراعية

أو القطاعات الخاصة.

المادة 8 : تدمج الاراضى المكتسبة فى الاملاك

العمومية للدولة.

المادة 9 : يجب على المؤسسة المسيرة فى

حالة الاستغناء عن قطعة الارض المستغلة من قبل

المطار أن تعيد قطعة الارض هذه الى مصلحة

أمالك الدولة المختصة.

المادة 10 : ينشر هذا المرسوم فى الجريدة

الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية

الشعبية.

حرر بالجزائر فى 17 شوال عام 1402 الموافق

7 غشت سنة 1982.

الشاذلى بن جديد

طبقا لمبادئ ميثاق التنظيم الاشتراكي للمؤسسات وأحكام الامر رقم 71 - 74 المؤرخ في 16 نوفمبر سنة 1971 والمتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات والنصوص المتخذة لتطبيقه .

تعد المؤسسة تارجرة في علاقاتها مع الغير وتخضع للتشريع الجـارى به العمل وللقواعد المنصوص عليها في هذا المرسوم .

المادة 3 : تتولى المؤسسة، في اطار المخطط الوطنى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وانجاز جميع أشغال تشييد المباني ذات الاستعمال السكنى والادارى والتجارى والصناعى والتجهيزات الداخلية وأشغال بناء الاعمال الفنية الكبرى أو التجهيزات الجماعية.

يمكن المؤسسة أن تقوم بجميع العمليات التجارية والصناعية والعقارية وغير العقارية والمالية التى لها صلة بأعمالها والتي من طبيعتها أن تساعد على تطورها فى حدود اختصاصاتها وفى اطار التنظيم المعمول به.

وزيادة على ذلك يمكنها أن تبرم جميع العقود والاتفاقيات التى لها صلة بهدفها لانجاز الاشغال المسندة اليها.

المادة 4 : تمارس المؤسسة أولويا الاعمال المطابقة لهدفها، فى تراب ولاية البلدية والولاية المجاورة لها.

ويمكنها أن تنجز أشغالا لها صلة بهدفها، فى تراب الولايات الاخرى غير التى تخضع لاختصاصها الاقليمى، بصفة استثنائية وبناء على قرار من وزير الاسكان والتعمير.

المادة 5 : يكون مقر المؤسسة بسحاولة (ولاية البلدية)، ويمكن نقله الى أى مكان آخر من التراب الوطنى بمرسوم يصدر بنـاء على تقرير وزير الاسكان والتعمير .

- وبمقتضى المرسوم رقم 65 - 259 المؤرخ فى 18 جمادى الثانية عام 1385 الموافق 14 أكتوبر سنة 1965 الذى يحدد التزامات المحاسبين ومسؤولياتهم ،

- وبمقتضى المرسوم رقم 65 - 260 المؤرخ فى 18 جمادى الثانية عام 1385 الموافق 14 أكتوبر سنة 1965 الذى يحدد شروط تعيين المحاسبين العموميين ،

- وبمقتضى المرسوم رقم 73 - 177 المؤرخ فى 28 رمضان عام 1393 الموافق 25 أكتوبر سنة 1973 والمتعلق بالوحدة الاقتصادية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم 77 - 171 المؤرخ فى أول ذى الحجة عام 1397 الموافق 12 نوفمبر سنة 1977 والمتضمن نقل الوصاية على المؤسسة الوطنية للدراسات وانجاز الهياكل الاساسية التجارية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم 78 - 128 المؤرخ فى 20 جمادى الثانية عام 1398 الموافق 27 مايو سنة 1978 والمتضمن تعيين المؤسسات والهيئات الموضوعة تحت وصاية وزير السكن والبناء ،

- وبمقتضى المرسوم رقم 80 - 242 المؤرخ فى 24 ذى القعدة عام 1400 الموافق 4 أكتوبر سنة 1980 والمتعلق باعادة هيكلة المؤسسات ،

- وبعد استشارة اللجنة الوطنية لاعادة هيكلة المؤسسات ،

- وبعد استطلاع رأى مجلس الوزراء ،

يرسم ما يلى :

الباب الاول

التسمية - الهدف - المقر

المادة الاولى : يستبدل اسم المؤسسة الوطنية للدراسات وانجاز المنشآت الاساسية التجارية باسم المؤسسة الوطنية لانجاز المنشآت الاساسية والبناء.

المادة 2 : ان المؤسسة المعينة على ذلك النحو مؤسسة اشتراكية ذات طابع اقتصادى،

الباب الثاني

الهيكل - التسيير - الادارة

المادة 6 : تخضع هيكل المؤسسة ووحداتها وتسييرها وادارتها للمبادئ الواردة في ميثاق التنظيم الاشتراكي للمؤسسات، وللحكام التي نص عليها الامر رقم 71 - 74 المؤرخ في 28 رمضان عام 1391 الموافق 16 نوفمبر سنة 1971 والمتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات وللنصوص المتخذة لتطبيقه.

المادة 7 : تتمتع المؤسسة بالشخصية المدنية والاستقلال المالي.

المادة 8 : هيكل المؤسسة ووحداتها هي :

- مجلس العمال ،

- مجلس المديرية ،

- اللجان الدائمة ،

- المدير العام للمؤسسة ومديرو الوحدات.

المادة 9 : تقوم هيئات المؤسسة بتنسيق جميع أعمال الوحدات التي تتكون منها، وتتعاون هذه الوحدات على تحقيق هدفها الاجتماعي.

تؤسس وحدات المؤسسة ويضبط عددها طبقا لاحكام المرسوم رقم 73 - 177 المؤرخ في 25 اكتوبر سنة 1973 والمتعلق بالوحدة الاقتصادية والنصوص اللاحقة به.

الباب الثالث

الوصاية - المراقبة - التنسيق

المادة 10 : توضع المؤسسة تحت وصاية وزير الاسكان والتعمير ومراقبته ويمارس سلطاته عليها طبقا للامر رقم 75 - 76 المؤرخ في 21 نوفمبر سنة 1975 والمتضمن تحديد العلاقات الرئيسية بين المؤسسة الاشتراكية والسلطة الوصية والادارات الاخرى التابعة للدولة.

المادة 11 : تشارك المؤسسة في مجالس التنسيق المشتركة بين المؤسسات حسب الشروط المنصوص

عليها في المرسوم رقم 75 - 56 المؤرخ في 19 ابريل سنة 1975 والمتعلق بمجالس التنسيق بين المؤسسات الاشتراكية.

الباب الرابع

ممتلكات المؤسسة

المادة 12 : تحدد أملاك المؤسسة الخاضعة للاحكام التنظيمية المتعلقة بممتلكات المؤسسة الاشتراكية بقرار وزارى مشترك بين وزير الاسكان والتعمير ووزير المالية.

المادة 13 : يتم كل تغيير في المستقبل للرأس مال الاصلى للمؤسسة بناء على اقتراح من مديرها العام يعرض في جلسة مجلس المديرية بعد استشارة مجلس العمال، وذلك بقرار وزارى مشترك بين وزير الاسكان والتعمير ووزير المالية.

الباب الخامس

الهيكل المالية للمؤسسة

المادة 14 : تخضع الهيكل المالية فى المؤسسة للاحكام التنظيمية المتعلقة بالمؤسسة الاشتراكية.

المادة 15 : تقدم الحسابات التقديرية للمؤسسة أو الوحدة مصحوبة بأراء مجلس العمال وتوصياته ليصادق عليها فى الأجال القانونية، وزير الاسكان والتعمير ووزير المالية ووزير التخطيط والتهيئة العمرانية.

المادة 16 : ترسل الموازنة وحساب الاستغلال العام وحساب الخسائر والارباح وحساب تخصيص النتائج والتقارير السنوى عن نشاط السنة المالية المنصرمة، مصحوبة بأراء مجلس عمال المؤسسة أو مجلس عمال الوحدة وتوصياتهما وتقارير الهيئة المكلفة بالمراقبة، الى وزير الاسكان والتعمير ووزير المالية ووزير التخطيط والتهيئة العمرانية.

المادة 17 : تمسك حسابات المؤسسة على الشكل التجارى طبقا لاحكام الامر رقم 75 - 35 المؤرخ في 29 ابريل سنة 1975 والمتضمن المخطط الوطنى للمحاسبة.

— وبناء على الدستور، لاسيما المواد 85 و IHI — OI و I52 منه،

— وبمقتضى القانون رقم 63 — 99 المؤرخ في 2 أبريل سنة 1963 والمتعلق بأحداث معاش للمعجز وحماية ضحايا حرب التحرير الوطني، المعدل والمتمم،

— وبمقتضى الامر رقم 74 — 4 المؤرخ في 22 ذى الحجة عام 1393 الموافق 16 يناير سنة 1974 والمتضمن تميم المادة 6 من القانون رقم 63 — 99 المؤرخ في 2 أبريل سنة 1963 المشار اليه أعلاه،

— وبمقتضى القانون رقم 79 — 09 المؤرخ في 12 صفر عام 1400 الموافق 31 ديسمبر سنة 1979 والمتضمن قانون المالية لسنة 1980 ولاسيما المادتان I5 و I7 منه،

— وبمقتضى القانون رقم 81 — 13 المؤرخ في 4 ربيع الاول عام 1402 الموافق 31 ديسمبر سنة 1981 والمتضمن قانون المالية لسنة 1982 ولاسيما المادة 20 منه،

— وبمقتضى المرسوم رقم 77 — 149 المؤرخ في 2 ذى القعدة عام 1397 الموافق 15 أكتوبر سنة 1977 والمتضمن رفع معدل معاشات المعجز الممنوحة لكبار عجة حرب التحرير الوطني،

يرسم مايلي :

المادة الاولى : يساوى معدل الزيادات الممنوحة لاولاد الشهداء المصابين بمعجز عضال والمبيينين في المادة 33 من القانون رقم 63 — 99 المؤرخ في 2 أبريل سنة 1963 المشار اليه أعلاه، كما هو محدد في المادة 15 من القانون رقم 79 — 09 المؤرخ في 31 ديسمبر سنة 1979 والمتضمن قانون المالية لسنة 1980، الاجر الوطني الادنى المضمون.

المادة 2 : يستفيد كبار العجة المبيينين في الامر رقم 74 — 4 المؤرخ في 16 يناير سنة 1974 المشار اليه أعلاه، والمصابين بمعجز دائم، من منحة شهرية خاصة قدرها خمسمائة دينار (500 دج).

الباب السادس

اجراء التعديل وأحكام ختامية

المادة 18 : يتم أى تعديل لاحكام هذا المرسوم بنفس الكيفية التي تمت بها المصادقة عليه.

ويكون نص التعديل موضوع اقتراح يقدمه المدير العام للمؤسسة في جلسة مجلس المديرية بعد استشارة مجلس العمال. ويقدم لموافقة وزير الاسكان والتعمير.

المادة 19 : لا يمكن اعلان حل المؤسسة وتصفياتها وأيلولة املاكها الا بنص من نفس النوع يحدد شروط التصفية وتخصيص أصولها.

المادة 20 : تلغى كل الاحكام المخالفة لهذا المرسوم ولاسيما أحكام الامر رقم 75 — 77 المؤرخ في 15 ديسمبر سنة 1975 والمتضمن احداث المؤسسة الوطنية للدراسات وانجاز الهياكل الاساسية التجارية والمصادقة على قانونها الاساسي.

المادة 21 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 17 شوال عام 1402 الموافق 7 غشت سنة 1982.

الشاذلى بن جديد

وزارة المجاهدين

مرسوم رقم 82 — 262 مؤرخ في 17 شوال عام 1402 الموافق 7 غشت سنة 1982 يتضمن رفع معدل المعاشات والمنح المخصصة لبعض اصناف المجاهدين وذوى الحقوق.

ان رئيس الجمهورية،

— يتنا على تقريرين وزير المجاهدين،

81 - I3 المؤرخ في 27 ديسمبر سنة 1981 والمتضمن قانون المالية لسنة 1982، بألف ومائتي دينار (1200 دج).

المادة 4 : يسرى مفعول هذا المرسوم ابتداء من أول يناير سنة 1983.

المادة 5 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 17 شوال عام 1402 الموافق 7 غشت سنة 1982.

الشاذلي بن جديد

وزارة البريد والموصلات

قراران مؤرخان في 11 و 18 رمضان عام 1402 الموافق 3 و 10 يوليو سنة 1982 يتضمنان احداث مؤسستين بريديتين.

بموجب قرار مؤرخ في 11 رمضان عام 1402 الموافق 3 يوليو سنة 1982 يسمح ابتداء من 20 يوليو سنة 1982 باحداث الشباك الملحق المبين في الجدول أدناه :

ويقصد بالعجز الدائم، العاهة الرئيسية التي يساوي معدلها 50 ٪ على الاقل والمصاب بها خاصة مبتور عضو أو عدة أعضاء، وذوو العاهات الحسية، والمختلون عقليا، وكل مصاب بعجز عضال منسوب لحرب التحرير الوطني.

وتمنح صفة المعطوب الكبير صاحب العاهة الدائمة من قبل اللجان الطبية للاعفاء.

ولا تكون المنحة الخاصة المنصوص عليها في المادة الاولى أعلاه قابلة للجمع مع المنحة المحددة بموجب أحكام الامر رقم 74 - 4 المؤرخ في 16 يناير سنة 1974 والمتمة للمادة 6 من القانون رقم 63 - 99 المؤرخ في 2 أبريل سنة 1963 المشار اليه أعلاه، والمتمة أيضا بالقانون رقم 79 - 09 المؤرخ في 31 ديسمبر سنة 1979 والمتضمن قانون المالية لسنة 1980، وأحكام المرسوم رقم 77 - 149 المؤرخ في 15 أكتوبر سنة 1977 المشار اليه أعلاه، وكذلك بالمنحة الشهرية الخاصة المشار اليها في المادة 3 من هذا المرسوم.

المادة 3 : يحدد معدل المنحة الخاصة الشهرية، المخصصة لكبار المعطوبين ذوى العاهات الدائمة والمحتاجين دوما مساعدة الغير، المنصوص عليه في الفقرة الاولى من المادة 20 من القانون رقم

الولاية	الدائرة	البلدية	مكتب الارتباط	نوع المؤسسة	تسمية المؤسسة
قسنطينة	قسنطينة	قسنطينة	قسنطينة حي دقسي	شباك ملحق	قسنطينة حي زيادية

بموجب قرار مؤرخ في 18 رمضان عام 1402 الموافق 10 يوليو سنة 1982 يسمح ابتداء من أول غشت سنة 1982 باحداث الشباك الملحق المبين في الجدول أدناه :

الولاية	الدائرة	البلدية	مكتب الارتباط	نوع المؤسسة	تسمية المؤسسة
قسنطينة	قسنطينة	قسنطينة	قسنطينة	شباك ملحق	قسنطينة - حي فيلالى

قرار مؤرخ في 18 رمضان عام 1402 الموافق 10 يوليو
سنة 1982 يتضمن تحويل مؤسستين
بريديتين.

بموجب قرار مؤرخ في 18 رمضان عام 1402 الموافق 10 يوليو سنة 1982 يسمح ابتداء من أول
غشت سنة 1982 بتحويل الوكالتين البريديتين المبينتين فيما يلي قباضتين للتوزيع :

الولاية	الدائرة	البلدية	مكتب الارتباط	نوع المؤسسة	تسمية المؤسسة
الجلفة	حاسى بجبع	حاسى بجبع	حاسى بجبع	قباضة توزيع	عين معبد
الجلفة	الجلفة	عين الابل	الجلفة	قباضة توزيع	دويس

قرارات مؤرخة في 11 و 18 و 28 رمضان عام 1402
الموافق 3 و 10 و 20 يوليو سنة 1982 تتضمن
احداث وكالات بريدية.

بموجب قرار مؤرخ في 11 رمضان عام 1402 الموافق 3 يوليو سنة 1982 يسمح ابتداء من 20
يوليو سنة 1982 باحداث المؤسسات الثلاث المبينة في الجدول ادناه :

الولاية	الدائرة	البلدية	مكتب الارتباط	نوع المؤسسة	تسمية المؤسسة
المسيلة	المسيلة	برهوم	برهوم	وكالة بريدية	سيدي عبد الله بوحمش - بني أحمد
جيجل	جيجل	جيجل	قوس	»	وادي سيدي
الجزائر	الشراقة	الشراقة	الشراقة	»	الاكل

بموجب قرار مؤرخ في 18 رمضان عام 1402 الموافق 10 يوليو سنة 1982 يسمح ابتداء من أول
غشت سنة 1982 باحداث المؤسسات الثلاث المبينة في الجدول أدناه :

الولاية	الدائرة	البلدية	مكتب الارتباط	نوع المؤسسة	تسمية المؤسسة
قسنطينة	شلفوم العيد	وادي العثمانية	وادي العثمانية	وكالة بريدية	جبل عوقب
قسنطينة	قسنطينة	ديدوش مراد	ديدوش مراد	»	بني حميدان
باتنة	قايس	قايس	قايس	»	هنشير - مليح

بموجب قرار مؤرخ في 28 رمضان عام 1402 الموافق 20 يوليو سنة 1982 يسمح ابتداء من 15 غشت سنة 1982 بأحداث المؤسسات الخمس المبينة في الجدول أدناه :

الولاية	الدائرة	البلدية	مكتب الارتباط	نوع المؤسسة	تسمية المؤسسة
باتنة	قايس	أولاد فاضل	توفانة	وكالة بريدية	لقرين
باتنة	مروانة	عين جاسر	عين جاسر	» »	عين البيضاء
باتنة	مروانة	عين جاسر	عين جاسر	» »	ثنية السدرة
لشلف	العطاف	الكريمية	الكريمية	» »	حرشون
سيدي بلعباس	سيدي بلعباس	سيدي لحسن	سيدي لحسن	» »	سيدي يعقوب بن طمين

— وبمقتضى المرسوم رقم 82 — 39 المؤرخ في 27 ربيع الاول عام 1402 الموافق 23 يناير سنة 1982 والمحدد لصلاحيات كاتب الدولة للصيد والنقل البحري،

— وبمقتضى المرسوم رقم 80 — 175 المؤرخ في 3 رمضان عام 1400 الموافق 15 يوليو سنة 1980 والمتضمن تعديل هياكل الحكومة،

— وبعد الاطلاع على المرسوم رقم 81 — 193 المؤرخ في 8 شوال عام 1401 الموافق 8 غشت سنة 1981 والمتضمن تنظيم الادارة المركزية لكتابة الدولة للصيد البحري،

— وبمقتضى المرسوم رقم 82 — 40 المؤرخ في 27 ربيع الاول عام 1402 الموافق 23 يناير سنة 1982 والمتضمن الحاق المديرية العامة للبحرية التجارية التابعة لوزارة النقل والصيد البحري، بكتابة الدولة للصيد والنقل البحري،

— وبمقتضى المرسوم رقم 77 — 77 المؤرخ في 6 جمادى الاولى عام 1397 الموافق 25 أبريل سنة 1977 والمتعلق بالامناء العامين للوزارات،

يرسم مايلي :

المادة الاولى : تشتمل الادارة المركزية لكتابة الدولة للصيد والنقل البحري، الموضوعه تحت

كتابة الدولة للصيد والنقل البحري

مرسوم رقم 82 — 263 مؤرخ في 17 شوال عام 1402 الموافق 7 غشت سنة 1982 يتضمن تنظيم الادارة المركزية لكتابة الدولة للصيد والنقل البحري.

ان رئيس الجمهورية،

— بناء على تقرير كاتب الدولة للصيد والنقل البحري،

— وبناء على الدستور، لاسيما المادتان III — 10 و 152 منه،

— وبمقتضى المرسوم رقم 82 — 16 المؤرخ في 16 ربيع الاول عام 1402 الموافق 12 يناير سنة 1982 والمتضمن تعديل هياكل الحكومة، لاسيما المادتان 3 و 10 منه،

— وبمقتضى المرسوم رقم 82 — 17 المؤرخ في 16 ربيع الاول عام 1402 الموافق 12 يناير سنة 1982 والمتضمن تشكيل الحكومة،

— وبمقتضى المرسوم رقم 82 — 36 المؤرخ في 27 ربيع الاول عام 1402 الموافق 23 يناير سنة 1982 والمحدد لصلاحيات وزير النقل والصيد البحري،

المادة 5 : تكلف المديرية الفرعية لاعداد البرامج بما يأتي :

- تعد وتنفذ المخططات السنوية والمتعددة السنوات لتنمية هياكل الصيد والنقل البحريين ،
- تتابع تنفيذ البرامج، بالاتصال مع الهياكل المعنية ،
- تعد الحصائل والتلاخيص في المجالين المادى والمالى.

المادة 6 : تكلف المديرية الفرعية للتحليل بما يأتي :

- تنظر فى مدى ملاءمة الدراسات اعتمادا على أولويات تنمية القطاعات ومتطلباتها. ولهذا الغرض، تبادر بجميع الدراسات ذات الطابع التقنى أو الاقتصادى الخاصة بالقطاعات وتنسقها وتتابعها، وتساهم فى تنفيذها ،

- تجمع، وتحلل وتنشر جميع المعلومات المتعلقة بالقطاع وتضبط الاحصائيات باستمرار.

المادة 7 : تكلف المديرية الفرعية لتمويل الاستثمارات بما يأتي :

- تعد وتتابع تمويل العمليات المخططة، وتقوم بجميع الاعمال قصد تسهيل تنفيذها ،
- تنسق مختلف الاعمال المتعلقة باجراءات التجارة الخارجية.

المادة 8 : تتمثل مهمة مديرية التكوين والبحث فيما يأتي :

- تعد وتنفذ التدابير الخاصة بسياسة التكوين وتحسين مستوى مستخدمى القطاعات ،
- تحدد، وفى اطار تشاورى، برامج البحث المطبقة على القطاعات، وتتابع ذلك وتشارك فى حماية الوسط البحرى.

وتشتمل على المديريتين الفرعيتين التاليتين :

- المديرية الفرعية للتعليم البحرى والبحث التطبيقى ،
- المديرية الفرعية للإرشاد والتقنيات.

سلطة كاتب الدولة للصيد والنقل البحرى، يساعده الامين العام، على المديریات التالية :

- مديرية التخطيط ،
- مديرية التكوين والبحث ،
- مديرية الادارة العامة ،
- مديرية الصيد البحرى ،
- مديرية الملاحة البحرية ،
- مديرية النقل البحرى ،
- مديرية الموانىء.

المادة 2 : ينشط الامين العام ويراقب وينسق أعمال المجموعة التنظيمية المذكورة فى المادة الاولى اعلاه وأعمال الهيئات والمؤسسات الموضوعه تحت سلطة كاتب الدولة للصيد والنقل البحرى.

المادة 3 : تضطلع الهياكل المحددة فى هذا المرسوم بمهمتها، وفقا للتنظيم الجارى به العمل وخاصة فى اطار الاجراءات القائمة، وفى حدود الصلاحيات المنوطة بها تباعا، مع صلاحيات الوزارة المعنية.

المادة 4 : تتمثل مهمة مديرية التخطيط فى اعداد عناصر سياسة التنمية، وتنفيذها فى اطار الاهداف الوطنية للتنمية.

وبهذه الصفة، تحدد الاهداف وتضبط كفيات تنفيذ مخططات القطاعات المعنية فى اطار البرامج العامة المسطرة، كما تتأكد من الانجازات وتمعد حصيلة الاشغال.

وتعد، بالإضافة الى ذلك، مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية، بالاتصال، عند الحاجة مع الهيكل المعنى أو أى هيكل آخر يهمه الامر، كما تدرس أى مشروع نص قانونى بالاتفاق مع الهيكل المعنى ، تعطى رأيا فيها فيه.

وتشتمل على المديریات الفرعية الثلاث التالية :

- المديرية الفرعية لاعداد البرامج ،
- المديرية الفرعية للتحليل ،
- المديرية الفرعية لتمويل الاستثمارات.

المادة 9 : تكلف المديرية الفرعية للتعليم البحري والبحث التطبيقي، في إطار احترام اختصاصات السلطات المعنية ووفق الاجراءات المعمول بها والبرامج العامة المقررة، بما يأتي :

المادة 9 : تكلف المديرية الفرعية للتعليم البحري والبحث التطبيقي، في إطار احترام اختصاصات السلطات المعنية ووفق الاجراءات المعمول بها والبرامج العامة المقررة، بما يأتي :

المادة II : تتمثل مهمة مديرية الادارة العامة في وضع الوسائل الضرورية تحت تصرف الادارة المركزية والهيئات والمصالح التابعة لكتابة الدولة للصيد والنقل البحري عند الحاجة لمساعدة القطاع على أداء جميع أعماله.

تطبق فيما يخصها، سياسة التكوين وتحسين مستوى المستخدمين المرتبطين بأعمال النقل البحري والصيد البحري، وتسهر على تجديد معلوماتهم ،

كما تتمثل في إطار الوصاية، في مراقبة سير العمل والتسيير، طبقا للتشريع المعمول به، في المؤسسات الموضوعة تحت سلطة كاتب الدولة للصيد والنقل البحري بالاتصال مع المديرية المعنية أو بأى هيكل معنى آخر عند الحاجة.

تحدد الاحتياجات في مجال التكوين والبحث التطبيقي،

وتشتمل على المديريتين الفرعيتين التاليتين :

تعد وتضبط برامج التكوين وتحسين المستوى،

المديرية الفرعية للوسائل،
المديرية الفرعية للميزانية والمراقبة.

تقدر وتهيء الوسائل الضرورية لسير هياكل التكوين، بالاتصال مع المديرية المعنية،

المادة I2 : تكلف المديرية الفرعية للوسائل بما يأتي :

تساهم مع الهيكل المعنى في مراقبة سير مؤسسات التكوين المرتبطة بالقطاعات والموضوعة تحت سلطة كاتب الدولة للصيد والنقل البحري، وفي تسييرها،

أ - في مجال المستخدمين :

تتابع، بالاتصال مع الهيئات الوطنية، والاجنبية ان اقتضى الحال، أشغال البحث عموما والبحث التطبيقي خصوصا، ونقل التكنولوجيا المرتبطة بالصيد والنقل البحريين،

تسير الحياة المهنية الخاصة بالاشخاص التابعين للادارة المركزية، وأوصافهم ،

تساهم في تحديد الاحتياجات وتصور برامج البحث الاساسي فيما يتعلق بقطاعي الصيد والنقل البحريين،

تنهض بجميع الاعمال الرامية الى تحسين ظروف العمل ،

تساهم في حماية الوسط البحري، بالاتصال مع أية سلطة أو هيئة معنية.

تنسق أعمال الهيئات المهنية والاجتماعية التابعة لقطاعي الصيد والنقل البحريين.

ب - في مجال الموارد المادية :

المادة 10 : تكلف المديرية الفرعية للإرشاد والتقنيات بما يأتي :

تسير جميع الاملاك المنقولة والعقارية وتضبط جردها ،

تراقب، في إطار التنظيم الجارى به العمل، تسيير ممتلكات أى هيكل تابع لكتابة الدولة للصيد والنقل البحري.

تعد وتطبق مناهج التطبيق البعيدة المدى في ميدان الصيد والنقل البحريين،

- تشجع وتوجه انشاء أى هيكل أو تجمع ضرورى لتحسين تنظيم مهن الصيد البحرى ،
- تنشط وتنسق الاعمال الخاصة بتطوير وسائل انتاج القطاع، وتعمل على تحقيق الترقية الاجتماعية لمحترفى الصيد البحرى فى القطاع التقليدى،

- تنظم وتتابع تمويل القطاع الحرفى، بالاتصال مع الهيكل المعنى.

المادة 16 : تكلف المديرية الفرعية للصيد البحرى الصناعى بما يأتى :

- تطور الصيد البحرى الصناعى ،
- تشجع وتطور تربية المائيات ،

- تطور انشاء أية صناعة ترتبط بالصيد البحرى فى اطار الاهداف الوطنية للتنمية ،

- تطور وتنشط الانتاج الوطنى لآليات الصيد البحرى وتعمم تقنياتها على محترفى الصيد البحرى ،

- تتابع بالاتصال مع الهيكل المعنى، تسيير المنشآت الاساسية المينائية الخاصة بالصيد البحرى،

- تحدد المقاييسل التقنية لآليات الصيد البحرى وفقا للتنظيم الجارى به العمل ،

- تقترح وتتبني التدابير المساعدة على توحيد نمط معدات الانتاج، وتدخل التقنيات الجديدة، بالاتصال مع أية سلطة معنية.

المادة 17 : تكلف المديرية الفرعية لتحويل منتجات البحر والتوزيع وفقا للتشريع الجارى به العمل، بما يأتى :

- تتولى تشجيع صناعة تحويل منتجات البحر وتوظيفها ،

- تنظم التموين بالمواد والمنتجات المخصصة للاستهلاك المباشر أو لتموين أعمال الصيد البحرى،

المادة 13 : تكلف المديرية الفرعية للميزانية والمراقبة وفقا للاجراءات المقررة بالاشتراك مع غيرها فى اطار التنسيق المؤسس مع الوزارة المعنية، بما يأتى :

- تعد ميزانيتى التسيير والتجهيز، وتتابع تنفيذهما سواء فى الادارة المركزية أو فى المصالح الخارجية ،

- تساعد فى اعداد ميزانيتى المؤسسات والهيئات الموضوعة تحت سلطة كاتب الدولة للصيد والنقل البحرى، فى اطار المراقبة ،

- تسيير جميع العمليات اللامركزية ،

- تتولى امانة لجان الصفقات التى تجتمع لحساب القطاعين المعنيين.

المادة 14 : تتمثل مهمة مديرية الصيد البحرى فى توجيه أعمال الصيد وتطويرها ومراقبتها، وفى تحديد جميع الوسائل التى تسمح بتحسين انتاج الصيد كما وكيفا وفى تطبيقها، وتساهم فى هذا الاطار، فى اعداد النصوص ذات الطابع التشريعى والتنظيمى التى تدخل فى اختصاصها، كما تساهم مع الهيكل المعنى فى اعداد برامج التكوين، وتحسين المستوى والارشاد، الخاصة بالمستخدمين المرتبطين بأعمال الصيد البحرى.

وتشتمل على المديريات الفرعية الثلاث التالية :

- المديرية الفرعية لتطوير الصيد البحرى الحرفى ،

- المديرية الفرعية للصيد البحرى الصناعى ،

- المديرية الفرعية لتحويل منتجات البحر والتوزيع.

المادة 15 : تكلف المديرية الفرعية لتطوير الصيد البحرى الحرفى بما يأتى :

- تنظم القطاع الحرفى وتشرف على سير أعماله لتنشيط انتاجيته والزيادة فى فعاليته ،

المادة 20 : تكلف المديرية الفرعية لرجال البحر بما يأتي :

- تحدد شروط ممارسة مهنة البحار وكيفيةاتها،

- تتابع تطبيق القانون الاساسي الخاص لرجال البحر، وتنفذ النظام الاجتماعي المطبق عليهم، وتتولى تسيير هؤلاء المستخدمين بالاتصال مع المديرية المعنية،

- تساهم في مراقبة التمهين والتعليم البحرى مع المديرية المعنية.

المادة 21 : تتمثل مهمة مديرية النقل البحرى فيما يأتى :

- تدرس وتنسق وتلخص وتراجع، فى اطار تنفيذ التخطيط ومراقبته، الاشغال المرتبطة بالتنمية فيما يعينها والمساعدة على انجاز المخطط الوطنى للتنمية فى مجالها الخاص،

- تدرس وتعد السبل والوسائل الضرورية لهذه التنمية وتشارك فى هذا الاطار، مع الهيكل المعنى فى اعداد النصوص ذات الطابع التشريعى والتنظيمى الداخلة فى اختصاصها ،

- توفر الوسائل، وتتابع أعمال النقل البحرى والاعمال الملحقه بها، والمهن البحرية، وتقوم امكانيات نمو هذه الاعمال ،

- تشارك فى اطار الوصاية، فى مراقبة سير الهيئات والمؤسسات المعنية الموضوعه تحت سلطة كاتب الدولة للصيد والنقل البحرى، وفي تسييرها.

وتشتمل على المديريتين الفرعيتين التاليتين :

- المديرية الفرعية للاسطول التجارى ،

- المديرية الفرعية للتجهيز البحرى.

المادة 22 : تكلف المديرية الفرعية للاسطول

التجارى فى اطار احترام صلاحيات السلطات المعنية بما يأتى :

لوزارة النقل والصيد البحرى بكتابة الدولة للصيد والنقل البحرى.

- تدرس وتقترح التدابير المتعلقة بسياسة الاسعار وتكاليف المواد والمنتجات التابعة لاعمال الصيد البحرى.

المادة 28 : تتمثل مهمة مديرية الملاحة البحرية، فى اطار احترام صلاحيات السلطات المعنية فيما يأتى :

- تضبط وتراقب كفاءات استعمال البحر فى اطار التشريع الجارى به العمل،

- تنظم المهن الخاصة بالقطاع وتضبطها وتراقبها فى اطار التشريع الجارى به العمل،

- تشارك مع الهيكل المعنى، فى هذا الاطار، فى اعداد النصوص ذات الطابع التشريعى والتنظيمى الداخلة فى اختصاصها، كما تشارك بالاتصال مع الهيكل المعنى فى اعداد برامج تكوين مستخدمى الملاحة البحرية وتحسين مستواهم.

وتشتمل على المديريتين الفرعيتين التاليتين :

- المديرية الفرعية للملاحة البحرية،

- المديرية الفرعية لرجال البحر.

المادة 19 : تكلف المديرية الفرعية للملاحة البحرية بما يأتى :

- تسهر على أمن الملاحة وحركة المرور البحرية، والعمل فى البحر، وحماية الحياة البشرية والاملاك فى البحر، كما تساهم فى مكافحة التلوث فى البحر،

- تنظم الساحل البحرى، وتحدد قواعد الامن والوضعية القانونية للسفينة، وقواعد شرطية الملاحة البحرية وحركة المرور البحرية وضوابط أمن العمل البحرى،

- تنظم وتنسق عمليات البحث والنجدة فى البحر.

وتشتمل على المديريتين الفرعيتين
التاليتين :

- المديرية الفرعية للتجهيز المينائي،
- المديرية الفرعية لاستغلال المينائي.

المادة 25 : تكلف المديرية الفرعية للتجهيز المينائي بما يأتي :

- تدرس وتصادق في اطار التهيئة العمرانية واحترام اختصاصات السلطات المعنية مشاريع بناء الموانئ وتهيئتها واعداد دراسات التنظيم العام، وامكانيات الانجاز،
- تساهم في الدراسات الخاصة بانجاز المنشآت الكبرى المينائية ومراقبة اشغال انجاز الموانئ وتهيئتها.

المادة 26 : تكلف المديرية الفرعية لاستغلال الموانئ بما يأتي :

- تسهر على تطبيق قواعد استغلال الموانئ وتسييرها،

- تتولى الصيانة بالاشتراك مع الهياكل المعنية في مجال المنشآت المينائية الاساسية وتعد البرامج الخاصة بتنسيق الاعمال المينائية وتراقب تنفيذها،

- تدرس وتقتراح العناصر الضرورية لتحديد الحقوق والاتاوى المينائية.

المادة 27 : يحدد قرار مشترك بين وزير المالية وكاتب الدولة للصيد والنقل البحري والسلطة المكلفة بالوظيفة العمومية، التنظيم الداخلي لمكاتب الادارة المركزية الخاص بكتابة الدولة للصيد والنقل البحري.

المادة 28 : تلتفي جميع الاحكام المخالفة لهذا النص، لاسيما احكام المرسوم رقم 81 - 93 المؤرخ في 8 غشت سنة 1981 والمتضمن تنظيم الادارة المركزية لكتابة الدولة للصيد البحري، والرسوم رقم 82 - 40 المؤرخ في 23 يناير سنة 1982 والمتضمن الحاق المديرية العامة للبحرية التجارية التابعة لوزارة النقل والصيد البحري بكتابة الدولة للصيد والنقل البحري.

- تنظم وتراقب اعمال النقل البحري الوطني والاعمال الملحقه به، وتطور الاسطول التجارى الوطنى وتسمى الى تكييفه لتطور تقنيات الاقتصاد الوطنى واحتياجاته وتراقب تسييره ،

- تشارك فى اعداد الاتفاقيات الدولية الخاصة بالنقل البحرى، وتحدد شروط تطبيقها.

المادة 23 : تكلف المديرية الفرعية للتجهيز البحرى بما ياتى :

- تقوم بالدراسات الاقتصادية للنقل البحرى وتلخص دراسات سوقه وتدرس وتقتراح العناصر الضرورية لتحديد الاسعار المعمول بها فى هذا المجال ،

- تعدد شروط اقتناء الاسطول التجارى الوطنى واستغلاله وتسييره وصيانته واصلاحه، والخدمات الملحقه به.

المادة 24 : تتمثل مهمة مديرية الموانئ فى اطار احترام صلاحيات السلطات المعنية، فيما ياتى :

- تحدد القواعد المتعلقة بشروط استغلال المؤسسات المينائية وتسييرها ،

- تقوم الاحتياطات الوطنية فى مجال المنشآت الاساسية والتجهيزات المينائية والتقديرات فيما يتعلق باقامتها ،

- تحدد، بالاتصال مع الهياكل المعنية، شروط المنشآت المينائية واستغلالها وتسييرها وصيانتها والمنشآت المشيدة بها والمرتبطة باعمال القطاع مباشرة كما تساهم فى اطار الوصاية، فى مراقبة سير الهيئات والمؤسسات المعنية الموضوعه تحت سلطة كاتب الدولة للصيد والنقل البحرى وفى تسييرها.

وفى هذا الاطار، تساهم فى اعداد النصوص ذات الطابع التشريعى والتنظيمى الداخلة فى اختصاصها مع الهيكل المعنى.

— وبمقتضى المرسوم رقم 82 — 263 المؤرخ في 17 شوال عام 1402 الموافق 7 غشت سنة 1982 والمتضمن تنظيم الادارة المركزية لكتابة الدولة للصيد والنقل البحري،

يرسم مايلى :

المادة لاولى : يتولى المستشارون التقنيون والمكلفون بمهمة، المحددة مهامهم وعددهم آدافه، فى الادارة المركزية لكتابة الدولة للصيد والنقل البحري، الاستثمارات والدراسات التقنية والمهام والاشغال المفردة.

المادة 2 : تطبيقا لاحكام المادة 3 من المرسوم رقم 70 — 185 المؤرخ فى 25 رمضان عام 1390 الموافق 24 نوفمبر سنة 1970، يحدد عدد المستشارين التقنيين والمكلفين بمهمة، ومهامهم كما يأتى :

— مستشار تقنى يتولى تنسيق أعمال الدولة فى المجال البحرى ،

— مستشار تقنى يتولى التعاون الدولى والعلاقات مع مؤسسات الاقتصاد المختلط ،

— مكلف بمهمة للمنازعات الخاصة بالقانون البحرى والقانون الدولى البحرى والتأمينات البحرية،

— مكلف بمهمة لسفن النزهة وتربية الاسماك والنباتات البحرية والعلاقات مع البحرية الوطنية.

المادة 3 : تكون مهام المستشارين التقنيين والمكلفين بمهمة، مثلما هى محددة أعلاه، متممة لنشاط المجموعة التنظيمية التى هى موضوع المرسوم رقم 82 — 263 المؤرخ فى 17 شوال عام 1402 الموافق 7 غشت سنة 1982 المشار اليه أعلاه.

المادة 4 : يلغى المرسوم رقم 79 — 126 المؤرخ فى 19 شعبان عام 1399 الموافق 14 يوليو سنة 1979 والمتضمن عدد المستشارين التقنيين والمكلفين بمهمة فى كتابة الدولة للصيد البحري وتحديد وظائفهم.

المادة 29 : ينشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 17 شوال عام 1402 الموافق 7 غشت سنة 1982.

الشاذلى بن جديد

مرسوم رقم 82 — 264 مؤرخ فى 17 شوال عام 1402 الموافق 7 غشت سنة 1982 يحدد عدد المستشارين التقنيين والمكلفين بمهمة بكتابة الدولة للصيد والنقل البحرى ومهامهم.

ان رئيس الجمهورية،

— بناء على تقرير كاتب الدولة للصيد والنقل البحرى،

— وبناء على الدستور، لاسيما المادتين III — IO و I52 منه،

— وبمقتضى المرسوم رقم 70 — 185 المؤرخ فى 25 رمضان عام 1390 الموافق 24 نوفمبر سنة 1970 والمتضمن تحديد شروط توظيف المستشارين التقنيين والمكلفين بمهمة وأداء مرتباتهم ،

— وبعد الاطلاع على المرسوم رقم 79 — 126 المؤرخ فى 19 شعبان عام 1399 الموافق 14 يوليو سنة 1979 والمتضمن عدد المستشارين التقنيين والمكلفين بمهمة فى كتابة الدولة للصيد البحرى وتحديد وظائفهم ،

— وبمقتضى المرسوم رقم 82 — 16 المؤرخ فى 16 ربيع الاول عام 1402 الموافق 12 يناير سنة 1982 والمتضمن تعديل هياكل الحكومة،

— وبمقتضى المرسوم رقم 82 — 39 المؤرخ فى 27 ربيع الاول عام 1402 الموافق 23 يناير سنة 1982 والمحدد لصلاحيات كاتب الدولة للصيد والنقل البحرى ،

المادة 5 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 17 شوال عام 1402 الموافق 7 غشت سنة 1982.

الموافق 2 يناير سنة 1982، يرقى السيد بشير رجام الى الدرجة الثامنة من سلك المتصرفين (الرقم الاستدلالي 495) ابتداء من 26 ديسمبر سنة 1981، ويحتفظ في 31 ديسمبر سنة 1981 بأقدمية قدرها 5 أيام.

بموجب قرار مؤرخ في 6 ربيع الاول عام 1402 الموافق 2 يناير سنة 1982، يرقى السيد ابن شنتوف قاضي على الى الدرجة الثامنة من سلك المتصرفين (الرقم الاستدلالي 495) ابتداء من 6 سبتمبر سنة 1981، ويحتفظ في 31 ديسمبر سنة 1981 بأقدمية قدرها 3 أشهر و 25 يوما.

بموجب قرار مؤرخ في 6 ربيع الاول عام 1402 الموافق 2 يناير سنة 1982، يرقى السيد عبد السلام بن سليمان الى الدرجة السابعة من سلك المتصرفين (الرقم الاستدلالي 470) ابتداء من أول سبتمبر سنة 1981، ويحتفظ في 31 ديسمبر سنة 1981 بأقدمية قدرها 4 أشهر.

بموجب قرار مؤرخ في 6 ربيع الاول عام 1402 الموافق 2 يناير سنة 1982، يرقى السيد عبد المجيد تبون الى الدرجة السادسة من سلك المتصرفين (الرقم الاستدلالي 445) ابتداء من أول مارس سنة 1979 والى الدرجة السابعة (الرقم الاستدلالي 470) ابتداء من أول يوليو سنة 1981 ويحتفظ في 31 ديسمبر سنة 1981 بأقدمية قدرها 6 أشهر.

وبهذا يكون المعنى قد استنفد جميع حقوقه في الزيادة في نفس التاريخ.

بموجب قرار مؤرخ في 6 ربيع الاول عام 1402 الموافق 2 يناير سنة 1982، يرقى السيد نجم الدين الاكل عياط الى الدرجة الرابعة من سلك المتصرفين (الرقم الاستدلالي 395) ابتداء من أول سبتمبر سنة 1979، والى الدرجة الخامسة

بموجب قرار مؤرخ في 9 صفر عام 1402 الموافق 6 و 14 ديسمبر سنة 1981 يتضمنان حركة في سلك المترجمين.

الشاذلي بن جديد

كتابة الدولة للوظيفة العمومية والاصلاح الادارى

قراران مؤرخان في 9 و 17 صفر عام 1402 الموافق 6 و 14 ديسمبر سنة 1981 يتضمنان حركة في سلك المترجمين.

بموجب قرار مؤرخ في 9 صفر عام 1402 الموافق 6 ديسمبر سنة 1981، تعين الآنسة نعيمة علوان مترجمة متمرنة (الرقم الاستدلالي 295) بوزارة المالية ابتداء من أول يونيو سنة 1981.

بموجب قرار مؤرخ في 17 صفر عام 1402 الموافق 14 ديسمبر سنة 1981 يدرج ويرسم السيد محمد زروقي بتاريخ 31 ديسمبر سنة 1979، في سلك المترجمين.

يتقاضى المعنى مرتبا على أساس الرقم الاستدلالي 320 من السلم 13 ابتداء من أول يناير سنة 1980 ويحتفظ في هذا التاريخ بأقدمية قدرها شهران ويومان.

لا يكون لهذه التسوية اثر مالى لما قبل تاريخ أول يناير سنة 1980.

قرارات مؤرخة في 6 و 8 و 10 و 13 و 14 و 16 ربيع الاول و 5 ربيع الثاني عام 1402 الموافق 2 و 4 و 6 و 9 و 10 و 12 و 30 يناير سنة 1982 تتضمن حركة في سلك المتصرفين.

بموجب قرار مؤرخ في 6 ربيع الاول عام

بموجب قرار مؤرخ في 6 ربيع الاول عام 1402 الموافق 2 يناير سنة 1982 يرسم السيد عمرو فلاحى فى سلك المتصرفين، ويرتب فى الدرجة الاولى (الرقم الاستدلالي 320) ابتداء من 8 يوليو سنة 1981.

بموجب قرار مؤرخ فى 6 ربيع الاول عام 1402 الموافق 2 يناير سنة 1982 يرسم السيد الصديق ربوح فى سلك المتصرفين، ويرتب فى الدرجة الاولى (الرقم الاستدلالي 320) ابتداء من 23 أكتوبر سنة 1977.

بموجب قرار مؤرخ فى 6 ربيع الاول عام 1402 الموافق 2 يناير سنة 1982، يرقى السيد مصطفى بن منصور الى الدرجة السادسة من سلك المتصرفين (الرقم الاستدلالي 445) ابتداء من 15 أبريل سنة 1980، ويحتفظ فى 31 ديسمبر سنة 1981 بأقدمية قدرها 8 أشهر و 16 يوما.

بموجب قرار مؤرخ فى 6 ربيع الاول عام 1402 الموافق 2 يناير سنة 1982 يعين السيد رشيد دييون متصرفا متمرنا (الرقم الاستدلالي 295) بوزارة الداخلية ابتداء من تاريخ تنصيبه.

بموجب قرار مؤرخ فى 6 ربيع الاول عام 1402 الموافق 2 يناير سنة 1982، يرقى السيد أحمد العمورى الى الدرجة التاسعة من سلك المتصرفين (الرقم الاستدلالي 520) ابتداء من 17 مارس سنة 1981، ويحتفظ فى 31 ديسمبر سنة 1981 بأقدمية قدرها 9 أشهر و 13 يوما.

بموجب قرار مؤرخ فى 6 ربيع الاول عام 1402 الموافق 2 يناير سنة 1982، يرقى السيد عبد القادر أولهاصى الى الدرجة السادسة من سلك المتصرفين (الرقم الاستدلالي 470) ابتداء من أول يوليو سنة 1981، ويحتفظ فى 31 ديسمبر سنة 1981 بأقدمية قدرها 6 أشهر.

(الرقم الاستدلالي 420) ابتداء من أول سبتمبر سنة 1981، ويحتفظ فى 31 ديسمبر سنة 1981 بأقدمية قدرها 4 أشهر.

بموجب قرار مؤرخ فى 6 ربيع الاول عام 1402 الموافق 2 يناير سنة 1982، يرقى السيد عبد العزيز مضوى الى الدرجة التاسعة من سلك المتصرفين (الرقم الاستدلالي 520) ابتداء من أول سبتمبر سنة 1981، ويحتفظ فى 31 ديسمبر سنة 1981 بأقدمية قدرها 4 أشهر.

بموجب قرار مؤرخ فى 6 ربيع الاول عام 1402 الموافق 2 يناير سنة 1982، يرقى السيد أحمد يحيواوى الى الدرجة التاسعة من سلك المتصرفين (الرقم الاستدلالي 520) ابتداء من 19 مارس سنة 1981، ويحتفظ فى 31 ديسمبر سنة 1981 بأقدمية قدرها 10 أشهر و 12 يوما.

بموجب قرار مؤرخ فى 6 ربيع الاول عام 1402 الموافق 2 يناير سنة 1982، يرقى السيد محمد هنى الى الدرجة السادسة من سلك المتصرفين (الرقم الاستدلالي 445) ابتداء من أول مارس سنة 1981، ويحتفظ فى 31 ديسمبر سنة 1981 بأقدمية قدرها 10 أشهر.

بموجب قرار مؤرخ فى 6 ربيع الاول عام 1402 الموافق 2 يناير سنة 1982 يرسم السيد عبد القادر البشير فى سلك المتصرفين، ويرتب فى الدرجة الاولى (الرقم الاستدلالي 320) ابتداء من 7 يوليو سنة 1981.

بموجب قرار مؤرخ فى 6 ربيع الاول عام 1402 الموافق 2 يناير سنة 1982 يرسم السيد قدور بن شهرة فى سلك المتصرفين، ويرتب فى الدرجة الاولى (الرقم الاستدلالي 320) ابتداء من أول سبتمبر سنة 1981.

الدرجة الاولى (الرقم الاستدلالي 320) ابتداء من أول سبتمبر سنة 1981.

بموجب قرار مؤرخ في 8 ربيع الاول عام 1402 الموافق 4 يناير سنة 1982، يعين الطلبة المتخرجين من المدرسة الوطنية للإدارة الآتية أسماؤهم متصرفين متمرنين (الرقم الاستدلالي 295) بوزارة الداخلية :

- I - عبد الكريم آيت وعلى،
- 2 - محمد بلعيدى،
- 3 - محمد بلفادى،
- 4 - رشيد بلجربة،
- 5 - عبد السلام بن تواتى،
- 6 - يوسف بونينى،
- 7 - حسين برادعى،
- 8 - حسين شعبان،
- 9 - محمد فردى،
- 10 - خديجة غادى،
- II - محمد غالم،
- 12 - حاج مقداد،
- 13 - حسن نعمان،
- 14 - محفوظ زكريفة.

بموجب قرار مؤرخ في 8 ربيع الاول عام 1402 الموافق 4 يناير سنة 1982 يعين السيد عامر بويحيى متصرفا متمرنا (الرقم الاستدلالي 295) بوزارة الصناعات الخفيفة ابتداء من 25 أكتوبر سنة 1981.

بموجب قرار مؤرخ في 8 ربيع الاول عام 1402 الموافق 4 يناير سنة 1982 يعين السيد الأزهر مزيان متصرفا متمرنا (الرقم الاستدلالي 295) بوزارة الشبيبة والرياضة ابتداء من II فبراير سنة 1981.

بموجب قرار مؤرخ في 6 ربيع الاول عام 1402 الموافق 2 يناير سنة 1982 يعين السيد اسماعيل دحار متصرفا متمرنا (الرقم الاستدلالي 295) بوزارة الداخلية ابتداء من تاريخ تنصيبه.

بموجب قرار مؤرخ في 6 ربيع الاول عام 1402 الموافق 2 يناير سنة 1982 يعين السيد الهوارى محروق متصرفا متمرنا (الرقم الاستدلالي 295) بوزارة الداخلية ابتداء من تاريخ تنصيبه. ويتقاضى المعنى مرتبه على أساس الرقم الاستدلالي المطابق لسلكه الاصلى.

بموجب قرار مؤرخ في 6 ربيع الاول عام 1402 الموافق 2 يناير سنة 1982 يعين السيد عبد القادر وعلى متصرفا متمرنا (الرقم الاستدلالي 295) بوزارة الداخلية ابتداء من 7 أكتوبر سنة 1980.

بموجب قرار مؤرخ في 6 ربيع الاول عام 1402 الموافق 2 يناير سنة 1982 يعين السيد عبد الميزيز لعيول متصرفا متمرنا (الرقم الاستدلالي 295) بوزارة الداخلية ابتداء من تاريخ تنصيبه الجديد.

بموجب قرار مؤرخ في 6 ربيع الاول عام 1402 الموافق 2 يناير سنة 1982، تعدل احكام القرار المؤرخ في 21 سبتمبر سنة 1980 كالاتى : «يرقى السيد الحاج موفق الى الدرجة الثالثة من سلك المتصرفين (الرقم الاستدلالي 370) ابتداء من أول يونيو سنة 1980، ويحتفظ بأقدمية قدرها سنة واحدة وشهران».

بموجب قرار مؤرخ في 6 ربيع الاول عام 1402 الموافق 2 يناير سنة 1982 يرسم السيد قيدوم قيدومى فى سلك المتصرفين، ويرتب فى

عبد الحميد تزدانيت متصرفا متمرنا (الرقم الاستدلالي 295) بوزارة الداخلية ابتداء من تاريخ تنصيبه.

بموجب قرار مؤرخ في 8 ربيع الاول عام 1402 الموافق 4 يناير سنة 1982 يعين السيد مراد منهوارة متصرفا متمرنا (الرقم الاستدلالي 295) بوزارة الداخلية ابتداء من تاريخ تنصيبه.

بموجب قرار مؤرخ في 8 ربيع الاول عام 1402 الموافق 4 يناير سنة 1982 يعين السيد محمود زغلول متصرفا متمرنا (الرقم الاستدلالي 295) بوزارة الداخلية ابتداء من تاريخ تنصيبه.

بموجب قرار مؤرخ في 8 ربيع الاول عام 1402 الموافق 4 يناير سنة 1982 ترسم السيدة فتيحة بن تركي زوجة حمريت في سلك المتصرفين وترتب في الدرجة الاولى (الرقم الاستدلالي 320) ابتداء من 13 نوفمبر سنة 1979.

بموجب قرار مؤرخ في 8 ربيع الاول عام 1402 الموافق 4 يناير سنة 1982، ترسم الآنسة لطيفة كوش في سلك المتصرفين، وترتب في الدرجة الاولى (الرقم الاستدلالي 320) ابتداء من اول أكتوبر سنة 1981.

بموجب قرار مؤرخ في 8 ربيع الاول عام 1402 الموافق 4 يناير سنة 1982 يرسم السيد رابح خيوك في سلك المتصرفين، ويرتب في الدرجة الثالثة (الرقم الاستدلالي 370) ابتداء من اول سبتمبر سنة 1981، ويحتفظ في هذا التاريخ بأقدمية قدرها سنة واحدة و 6 أشهر.

بموجب قرار مؤرخ في 8 ربيع الاول عام 1402 الموافق 4 يناير سنة 1982 يرسم السيد محمد أكلي عكراتش في سلك المتصرفين ويرتب

بموجب قرار مؤرخ في 8 ربيع الاول عام 1402 الموافق 4 يناير سنة 1982 يعين السيد عثمان بن عيسى متصرفا متمرنا (الرقم الاستدلالي 295) بوزارة الري ابتداء من تاريخ تنصيبه.

بموجب قرار مؤرخ في 8 ربيع الاول عام 1402 الموافق 4 يناير سنة 1982 يعين السيد عبد الكريم ولد الشيخ متصرفا متمرنا (الرقم الاستدلالي 295) بوزارة التجارة ابتداء من تاريخ تنصيبه.

بموجب قرار مؤرخ في 8 ربيع الاول عام 1402 الموافق 4 يناير سنة 1982 يعين السيد الهادي صالح متصرفا متمرنا (الرقم الاستدلالي 295) بوزارة المالية (مديرية الجمارك) ابتداء من 16 نوفمبر سنة 1981.

بموجب قرار مؤرخ في 8 ربيع الاول عام 1402 الموافق 4 يناير سنة 1982 تعين الآنسة فاطمة ابراهيم شاوش متصرفة متمرنة (الرقم الاستدلالي 295) بوزارة التخطيط والتهيئة العمرانية ابتداء من تاريخ تنصيبها.

بموجب قرار مؤرخ في 8 ربيع الاول عام 1402 الموافق 4 يناير سنة 1982 يعين السيد جلول عامرة متصرفا متمرنا (الرقم الاستدلالي 295) بوزارة العمل ابتداء من تاريخ تنصيبه.

بموجب قرار مؤرخ في 8 ربيع الاول عام 1402 الموافق 4 يناير سنة 1982 يعين السيد محمد بن الزرقاء متصرفا متمرنا (الرقم الاستدلالي 295) بوزارة الداخلية (ولاية الاغواط) ابتداء من تاريخ تنصيبه.

بموجب قرار مؤرخ في 8 ربيع الاول عام 1402 الموافق 4 يناير سنة 1982 يعين السيد

بموجب قرار مؤرخ في 10 ربيع الاول عام 1402 الموافق 6 يناير سنة 1982 ترسم الأنسة سامية يونسى فى سلك المتصرفين، وترتب فى الدرجة الاولى (الرقم الاستدلالي 320) ابتداء من 15 نوفمبر سنة 1981.

بموجب قرار مؤرخ فى 10 ربيع الاول عام 1402 الموافق 6 يناير سنة 1982 ترسم السيدة جميلة فليسى زوجة قنديل فى سلك المتصرفين، وترتب فى الدرجة الاولى (الرقم الاستدلالي 320) ابتداء من أول سبتمبر سنة 1981.

بموجب قرار مؤرخ فى 10 ربيع الاول عام 1402 الموافق 6 يناير سنة 1982 يرسم السيد سليمان بن شاطر فى سلك المتصرفين، ويرتب فى الدرجة الاولى (الرقم الاستدلالي 320) ابتداء من أول سبتمبر سنة 1981.

بموجب قرار مؤرخ فى 10 ربيع الاول عام 1402 الموافق 6 يناير سنة 1982 يرسم السيد رفيق رحمة الله مرسللى فى سلك المتصرفين، ويرتب فى الدرجة الاولى (الرقم الاستدلالي 320) ابتداء من أول يوليو سنة 1981.

بموجب قرار مؤرخ فى 10 ربيع الاول عام 1402 الموافق 6 يناير سنة 1982 يرسم السيد صالح مراجى فى سلك المتصرفين، ويرتب فى الدرجة الاولى (الرقم الاستدلالي 320) ابتداء من 5 نوفمبر سنة 1981.

بموجب قرار مؤرخ فى 10 ربيع الاول عام 1402 الموافق 6 يناير سنة 1982 يرسم السيد بومعروف قرزة فى سلك المتصرفين، ويرتب فى الدرجة الاولى (الرقم الاستدلالي 320) ابتداء من 15 أكتوبر سنة 1981.

فى الدرجة الثانية (الرقم الاستدلالي 345) ابتداء من 15 سبتمبر سنة 1981، ويحتفظ فى هذا التاريخ بأقدمية قدرها 6 أشهر.

بموجب قرار مؤرخ فى 8 ربيع الاول عام 1402 الموافق 4 يناير سنة 1982 يرسم السيد محمد الطاهر راشدى فى سلك المتصرفين، ويرتب فى الدرجة الثانية (الرقم الاستدلالي 345) ابتداء من أول سبتمبر سنة 1981، ويحتفظ فى هذا التاريخ بأقدمية قدرها سنة واحدة.

بموجب قرار مؤرخ فى 8 ربيع الاول عام 1402 الموافق 4 يناير سنة 1982 تعدل أحكام القرار المؤرخ فى 15 ديسمبر سنة 1979 كالتى : «يرسم السيد منصور لمطاي فى سلك المتصرفين، ويرتب فى الدرجة الثانية (الرقم الاستدلالي 495) ابتداء من 26 غشت سنة 1977».

بموجب قرار مؤرخ فى 10 ربيع الاول عام 1402 الموافق 6 يناير سنة 1982 يرسم السيد مبارك جاب الله فى سلك المتصرفين، ويرتب فى الدرجة الاولى (الرقم الاستدلالي 320) ابتداء من أول سبتمبر سنة 1981.

بموجب قرار مؤرخ فى 10 ربيع الاول عام 1402 الموافق 6 يناير سنة 1982 يرسم السيد عبد الله مخناش فى سلك المتصرفين، ويرتب فى الدرجة الاولى (الرقم الاستدلالي 320) ابتداء من 8 نوفمبر سنة 1981.

بموجب قرار مؤرخ فى 10 ربيع الاول عام 1402 الموافق 6 يناير سنة 1982 يرسم السيد مصطفى عبادة فى سلك المتصرفين، ويرتب فى الدرجة الاولى (الرقم الاستدلالي 320) ابتداء من أول سبتمبر سنة 1981.

بموجب قرار مؤرخ في 13 ربيع الاول عام 1402 الموافق 9 يناير سنة 1982 يعين السيد عبد الله لوصيف متصرفا متمرنا (الرقم الاستدلالى 295) بوزارة الاسكان والتعمير ابتداء من اول يوليو سنة 1979.

بموجب قرار مؤرخ في 13 ربيع الاول عام 1402 الموافق 9 يناير سنة 1982 يرقى السيد الشريف عبد الرحمن مزيان الى الدرجة العاشرة من سلك المتصرفين (الرقم الاستدلالى 545) ابتداء من 15 فبراير سنة 1981.

بموجب قرار مؤرخ في 14 ربيع الاول عام 1402 الموافق 10 يناير سنة 1982 يرقى السيد محمد الطاهر معمري الى الدرجة الثامنة من سلك المتصرفين (الرقم الاستدلالى 495) ابتداء من 17 مارس سنة 1982.

بموجب قرار مؤرخ في 14 ربيع الاول عام 1402 الموافق 10 يناير سنة 1982 تعين السيدة وهيبة حامد عبد الوهاب متصرفة متمرنة (الرقم 1402 الموافق 10 يناير سنة 1982 يعين السيد الاستدلالى 295) بوزارة العدل ابتداء من تاريخ تنصيبها.

بموجب قرار مؤرخ في 14 ربيع الاول عام 1402 الموافق 10 يناير سنة 1982 يعين السيد كمال رحماوى متصرفا متمرنا (الرقم الاستدلالى 295) بوزارة البريد والمواصلات ابتداء من تاريخ تنصيبه.

بموجب قرار مؤرخ في 14 ربيع الاول عام 1402 الموافق 10 يناير سنة 1982 يعين السيد كمال بوعدل متصرفا متمرنا (الرقم الاستدلالى 295) بوزارة البريد والمواصلات ابتداء من تاريخ تنصيبه.

بموجب قرار مؤرخ في 10 ربيع الاول عام 1402 الموافق 6 يناير سنة 1982، تعين الأنسة نصيرة بوالقديد متصرفة متمرنة (الرقم الاستدلالى 295) بوزارة الاشغال العمومية (ولاية قسنطينة) ابتداء من تاريخ تنصيبها.

بموجب قرار مؤرخ في 10 ربيع الاول عام 1402 الموافق 6 يناير سنة 1982 تعين الأنسة حبيبة ثابت متصرفة متمرنة (الرقم الاستدلالى 295) بوزارة التعليم والبحث العلمى ابتداء من تاريخ تنصيبها.

بموجب قرار مؤرخ في 10 ربيع الاول عام 1402 الموافق 6 يناير سنة 1982 يرسم السيد محمد بوشمة فى سلك المتصرفين، ويرتب فى الدرجة الثانية (الرقم الاستدلالى 345) ابتداء من اول سبتمبر سنة 1981، ويحتفظ فى هذا التاريخ بأقدمية قدرها 6 أشهر.

بموجب قرار مؤرخ في 10 ربيع الاول عام 1402 الموافق 6 يناير سنة 1982 يرسم السيد عبد المالك عموشاس فى سلك المتصرفين، ويرتب فى الدرجة الاولى (الرقم الاستدلالى 320) ابتداء من 16 نوفمبر سنة 1981.

بموجب قرار مؤرخ في 13 ربيع الاول عام 1402 الموافق 9 يناير سنة 1982 يعين السيد مليك مصدق خير الدين متصرفا متمرنا (الرقم الاستدلالى 295) بوزارة الشبيبة والرياضة ابتداء من تاريخ تنصيبه.

بموجب قرار مؤرخ في 13 ربيع الاول عام 1402 الموافق 9 يناير سنة 1982 يعين السيد عبد القادر ثامر متصرفا متمرنا (الرقم الاستدلالى 295) بوزارة الاسكان والتعمير ابتداء من تاريخ تنصيبه.

بموجب قرار مؤرخ في 14 ربيع الاول عام 1402 الموافق 10 يناير سنة 1982 يعين السيد رابح دحماني متصرفا متمرنا (الرقم الاستدلالى 295) بوزارة البريد والمواصلات ابتداء من تاريخ تنصيبه.

بموجب قرار مؤرخ في 14 ربيع الاول عام 1402 الموافق 10 يناير سنة 1982 يعين السيد رابح براهيمية متصرفا متمرنا (الرقم الاستدلالى 295) بوزارة البريد والمواصلات ابتداء من تاريخ تنصيبه.

بموجب قرار مؤرخ في 16 ربيع الاول عام 1402 الموافق 12 يناير سنة 1982 يعين السيد مسعود عليم متصرفا متمرنا (الرقم الاستدلالى 295) بوزارة التربية والتعليم الاساسي ابتداء من تاريخ تنصيبه.

بموجب قرار مؤرخ في 16 ربيع الاول عام 1402 الموافق 12 يناير سنة 1982 يرسم السيد نور الدين حميدة في سلك المتصرفين، ويرتب في الدرجة الخامسة (الرقم الاستدلالى 420) ابتداء من اول يوليو سنة 1981، ويحتفظ في هذا التاريخ بأقدمية قدرها سنتان و 9 أشهر و 8 أيام.

بموجب قرار مؤرخ في 16 ربيع الاول عام 1402 الموافق 12 يناير سنة 1982 تعدل أحكام القرار المؤرخ في 4 مايو سنة 1981 كالاتى : «يرقى السيد سى محمد صالح سى أحمد الى الدرجة الثالثة (الرقم الاستدلالى 370) ابتداء من اول فبراير سنة 1980».

بموجب قرار مؤرخ في 16 ربيع الاول عام 1402 الموافق 12 يناير سنة 1982 ترسم الأنسة حليلة أفليحو في سلك المتصرفين، وترتب في الدرجة الاولى (الرقم الاستدلالى 320) ابتداء من 10 نوفمبر سنة 1981.

بموجب قرار مؤرخ في 14 ربيع الاول عام 1402 الموافق 10 يناير سنة 1982 يعين السيد صالح زعبوب متصرفا متمرنا (الرقم الاستدلالى 295) بوزارة البريد والمواصلات ابتداء من تاريخ تنصيبه.

بموجب قرار مؤرخ في 14 ربيع الاول عام 1402 الموافق 10 يناير سنة 1982 يعين السيد بشير مزهود متصرفا متمرنا (الرقم الاستدلالى 295) بوزارة البريد والمواصلات ابتداء من تاريخ تنصيبه.

بموجب قرار مؤرخ في 14 ربيع الاول عام 1402 الموافق 10 يناير سنة 1982 يعين السيد موسى العوفى متصرفا متمرنا (الرقم الاستدلالى 295) بوزارة البريد والمواصلات ابتداء من اول أبريل سنة 1981.

بموجب قرار مؤرخ في 14 ربيع الاول عام 1402 الموافق 10 يناير سنة 1982 تعين الأنسة لويذة ابريش متصرفة متمرنة (الرقم الاستدلالى 295) بوزارة البريد والمواصلات ابتداء من 8 مارس سنة 1981.

بموجب قرار مؤرخ في 14 ربيع الاول عام 1402 الموافق 10 يناير سنة 1982 ترسم السيدة فريدة ادير زوجة رزقى في سلك المتصرفين، وترتب في الدرجة الاولى (الرقم الاستدلالى 320) ابتداء من 27 سبتمبر سنة 1978.

بموجب قرار مؤرخ في 14 ربيع الاول عام 1402 الموافق 10 يناير سنة 1982 يعين السيد سليمان سينيان متصرفا متمرنا (الرقم الاستدلالى 295) بوزارة البريد والمواصلات ابتداء من 25 أكتوبر سنة 1980.

بموجب قرار مؤرخ في 16 ربيع الاول عام 1402 الموافق 12 يناير سنة 1982 يرقى السيد خليل عمري الى السدرجة الرابعة في سلك المتصرفين (الرقم الاستدلالي 395) ابتداء من اول أكتوبر سنة 1979، والى الدرجة الخامسة (الرقم الاستدلالي 420) ابتداء من اول أكتوبر سنة 1981، ويحتفظ في 31 ديسمبر سنة 1981 بأقدمية قدرها شهران، وبهذا يكون المعنى قد استنفذ جميع حقوقه في الزيادة في نفس التاريخ.

بموجب قرار مؤرخ في 16 ربيع الاول عام 1402 الموافق 12 يناير سنة 1982 يعين السيد محمد بن هيدر متصرفا متمرنا (الرقم الاستدلالي 295) بوزارة الصناعة الثقيلة ابتداء من 17 أكتوبر سنة 1981.

بموجب قرار مؤرخ في 16 ربيع الاول عام 1402 الموافق 12 يناير سنة 1982 يعين السيد محمد بوروي متصرفا متمرنا (الرقم الاستدلالي 295) بوزارة الصناعة الثقيلة ابتداء من 15 أكتوبر سنة 1981.

بموجب قرار مؤرخ في 16 ربيع الاول عام 1402 الموافق 12 يناير سنة 1982 تدرج وترسم الأنسة ثمينة سنوسي بتاريخ 31 ديسمبر سنة 1979، في سلك المتصرفين وتعين بوزارة الصناعة الثقيلة وترتب في الدرجة الاولى (الرقم الاستدلالي 320).

تتقاضى المعنية مرتباً على أساس الرقم الاستدلالي 320 من السلم 13 ابتداء من أول يناير سنة 1980، وتحتفظ في هذا التاريخ بأقدمية قدرها 9 أشهر.

لا يكون لهذه التسوية أثر مالي لما قبل تاريخ أول يناير سنة 1980.

بموجب قرار مؤرخ في 16 ربيع الاول عام 1402 الموافق 12 يناير سنة 1982 ترسم السيدة جميلة بريك زوجة برار، في سلك المتصرفين، وترتب في الدرجة الاولى (الرقم الاستدلالي 320) ابتداء من 4 أكتوبر سنة 1981.

بموجب قرار مؤرخ في 16 ربيع الاول عام 1402 الموافق 12 يناير سنة 1982 يرسم السيد محند أورمضان تيقزيري في سلك المتصرفين، ويرتب في الدرجة الاولى (الرقم الاستدلالي 320) ابتداء من أول يوليو سنة 1981.

بموجب قرار مؤرخ في 16 ربيع الاول عام 1402 الموافق 12 يناير سنة 1982 يرسم السيد مصطفى حاجي في سلك المتصرفين، ويرتب في الدرجة الاولى (الرقم الاستدلالي 320) ابتداء من 15 سبتمبر سنة 1981.

بموجب قرار مؤرخ في 16 ربيع الاول عام 1402 الموافق 12 يناير سنة 1982 يرسم السيد محمد ربيع خليل في سلك المتصرفين، ويرتب في الدرجة الاولى (الرقم الاستدلالي 320) ابتداء من 15 أكتوبر سنة 1980.

بموجب قرار مؤرخ في 16 ربيع الاول عام 1402 الموافق 12 يناير سنة 1982 يرسم السيد محمد الامين القاسمي الحسني في سلك المتصرفين، ويرتب في الدرجة الاولى (الرقم الاستدلالي 320) ابتداء من 2 نوفمبر سنة 1981.

بموجب قرار مؤرخ في 16 ربيع الاول عام 1402 الموافق 12 يناير سنة 1982 يرقى السيد محمد سي يوسف الى الدرجة الخامسة من سلك المتصرفين (الرقم الاستدلالي 420) ابتداء من أول مارس سنة 1981، ويحتفظ في 31 ديسمبر سنة 1981 بأقدمية قدرها 10 أشهر.

عبد القادر عيساوي الى الدرجة السادسة من سلك المتصرفين (الرقم الاستدلالي 445) ابتداء من 27 فبراير سنة 1981، ويحتفظ في 31 ديسمبر سنة 1981 بأقدمية قدرها 10 أشهر و 7 أيام.

بموجب قرار مؤرخ في 16 ربيع الاول عام 1402 الموافق 12 يناير سنة 1982 يرقى السيد حسن صديقي الى الدرجة الرابعة من سلك المتصرفين (الرقم الاستدلالي 395) ابتداء من 19 مارس سنة 1981، ويحتفظ في 31 ديسمبر سنة 1981 بأقدمية قدرها 9 أشهر و 12 يوما.

بموجب قرار مؤرخ في 16 ربيع الاول عام 1402 الموافق 12 يناير سنة 1982 يرقى السيد ابراهيم لمهل الى الدرجة الثالثة من سلك المتصرفين (الرقم الاستدلالي 370) ابتداء من أول سبتمبر سنة 1978، والى الدرجة الرابعة (الرقم الاستدلالي 395) ابتداء من أول سبتمبر سنة 1980، ويحتفظ في 31 ديسمبر سنة 1981 بأقدمية قدرها سنة واحدة و 4 أشهر.

بموجب قرار مؤرخ في 16 ربيع الاول عام 1402 الموافق 12 يناير سنة 1982 يرقى السيد عبد القادر بن عيادة الى الدرجة الرابعة من سلك المتصرفين (الرقم الاستدلالي 395) ابتداء من 2 مايو سنة 1981، ويحتفظ في 31 ديسمبر سنة 1981 بأقدمية قدرها 7 أشهر و 29 يوما.

بموجب قرار مؤرخ في 16 ربيع الاول عام 1402 الموافق 12 يناير سنة 1982 يرقى السيد أحمد صالح عمارة الى الدرجة السادسة من سلك المتصرفين (الرقم الاستدلالي 445) ابتداء من أول مارس سنة 1981، ويحتفظ في 31 ديسمبر سنة 1981 بأقدمية قدرها 10 أشهر.

بموجب قرار مؤرخ في 16 ربيع الاول عام 1402 الموافق 12 يناير سنة 1982 يرسم السيد غوثي سلام في سلك المتصرفين، ويرتب في الدرجة الاولى (الرقم الاستدلالي 320) ابتداء من 15 سبتمبر سنة 1981.

بموجب قرار مؤرخ في 16 ربيع الاول عام 1402 الموافق 12 يناير سنة 1982 يعين السيد محمد قوقا متصرفا متمرنا (الرقم الاستدلالي 295) بوزارة التخطيط والتهيئة العمرانية ابتداء من تاريخ تنصيبه.

بموجب قرار مؤرخ في 16 ربيع الاول عام 1402 الموافق 12 يناير سنة 1982 يعين السيد عبد الكريم شيخون متصرفا متمرنا (الرقم الاستدلالي 295) بوزارة التخطيط والتهيئة العمرانية ابتداء من تاريخ تنصيبه.

بموجب قرار مؤرخ في 16 ربيع الاول عام 1402 الموافق 12 يناير سنة 1982 يعين السيد مصطفى فراني متصرفا متمرنا (الرقم الاستدلالي 295) بوزارة المالية ابتداء من تاريخ تنصيبه.

بموجب قرار مؤرخ في 16 ربيع الاول عام 1402 الموافق 12 يناير سنة 1982 يرقى السيد مصطفى سالمى الى الدرجة الثانية من سلك المتصرفين (الرقم الاستدلالي 345) ابتداء من 3 مارس سنة 1979 والى الدرجة الثالثة (الرقم الاستدلالي 370) ابتداء من 3 مارس سنة 1980، ويحتفظ في 31 ديسمبر سنة 1981 بأقدمية قدرها سنة واحدة و 9 أشهر و 27 يوما.

وبهذا يكون المعنى قد استنفذ جميع حقوقه في الزيادة في نفس التاريخ.

بموجب قرار مؤرخ في 16 ربيع الاول عام 1402 الموافق 12 يناير سنة 1982 يرقى السيد

بموجب قرار مؤرخ في 16 ربيع الاول عام 1402 الموافق 12 يناير سنة 1982 تعين الأنسة مسعودة بوزيد متصرفة متمرنة (الرقم الاستدلالي 295) بوزارة العمل ابتداء من تاريخ تنصيبها.

بموجب قرار مؤرخ في 16 ربيع الاول عام 1402 الموافق 12 يناير سنة 1982 تعين الأنسة ربيعة أونوغى متصرفة متمرنة (الرقم الاستدلالي 295) بوزارة العمل ابتداء من تاريخ تنصيبها.

بموجب قرار مؤرخ في 16 ربيع الاول عام 1402 الموافق 12 يناير سنة 1982 تعين الأنسة حياة بعبطش متصرفة متمرنة (الرقم الاستدلالي 295) بوزارة المالية ابتداء من تاريخ تنصيبها.

بموجب قرار مؤرخ في 16 ربيع الاول عام 1402 الموافق 12 يناير سنة 1982 تعين الأنسة حورية العمرى متصرفة متمرنة (الرقم الاستدلالي 295) بوزارة المالية ابتداء من تاريخ تنصيبها.

بموجب قرار مؤرخ في 16 ربيع الاول عام 1402 الموافق 12 يناير سنة 1982 تعين الأنسة ليلي آيت على يحيى متصرفة متمرنة (الرقم الاستدلالي 295) بوزارة المالية ابتداء من تاريخ تنصيبها.

بموجب قرار مؤرخ في 16 ربيع الاول عام 1402 الموافق 12 يناير سنة 1982 يرقى السيد مفتاح برباوى متصرفا متمرنا (الرقم الاستدلالي 295) بوزارة المالية ابتداء من 27 يونيو سنة 1981.

بموجب قرار مؤرخ في 16 ربيع الاول عام 1402 الموافق 12 يناير سنة 1982 يرقى السيد جلول زروق متصرفا متمرنا (الرقم الاستدلالي 295) بوزارة التربية والتعليم الاساسى ابتداء من 16 يوليو سنة 1981.

بموجب قرار مؤرخ في 16 ربيع الاول عام 1402 الموافق 12 يناير سنة 1982 يرقى السيد سعيد حسين الى الدرجة السادسة من سلك المتصرفين (الرقم الاستدلالي 445) ابتداء من 4 يونيو سنة 1981، ويحتفظ في 31 ديسمبر سنة 1981، بأقدمية قدرها 6 أشهر و 27 يوما.

بموجب قرار مؤرخ في 16 ربيع الاول عام 1402 الموافق 12 يناير سنة 1982 يرقى السيد الطاهر مليزى الى الدرجة الثالثة من سلك المتصرفين (الرقم الاستدلالي 370) ابتداء من أول مارس سنة 1980، والى الدرجة الخامسة (الرقم الاستدلالي 420) ابتداء من أول مارس سنة 1982. 1402 الموافق 12 يناير سنة 1982.

بموجب قرار مؤرخ في 16 ربيع الاول عام 1402 الموافق 12 يناير سنة 1982 يرسم السيد منصور بن زين فى سلك المتصرفين، ويرتب فى الدرجة الاولى (الرقم الاستدلالي 320) ابتداء من 8 يوليو سنة 1981.

بموجب قرار مؤرخ في 16 ربيع الاول عام 1402 الموافق 12 يناير سنة 1982 يرسم السيد عبد الحميد زيانى فى سلك المتصرفين، ويرتب فى الدرجة الاولى (الرقم الاستدلالي 320) ابتداء من أول أكتوبر سنة 1981.

بموجب قرار مؤرخ في 16 ربيع الاول عام 1402 الموافق 12 يناير سنة 1982 ترسم الأنسة نضرة عبد المالك فى سلك المتصرفين، وترتب فى الدرجة الاولى (الرقم الاستدلالي 320) ابتداء من أول أكتوبر سنة 1981.

بموجب قرار مؤرخ في 16 ربيع الاول عام 1402 الموافق 12 يناير سنة 1982 يرسم السيد يوسف علاف فى سلك المتصرفين، ويرتب فى الدرجة الاولى (الرقم الاستدلالي 320) ابتداء من 15 سبتمبر سنة 1981.

بموجب قرار مؤرخ في 16 ربيع الاول عام 1402 الموافق 12 يناير سنة 1982 يعين السيد بلقاسم قادري متصرفا متمرنا (الرقم الاستدلالي 295) بوزارة الداخلية ابتداء من تاريخ تنصيبه.

بموجب قرار مؤرخ في 16 ربيع الاول عام 1402 الموافق 12 يناير سنة 1982 يدرج السيد الشافعي بن رموقة في سلك المتصرفين.

بموجب قرار مؤرخ في 5 ربيع الثاني عام 1402 الموافق 30 يناير سنة 1982 يرقى السيد الصديق ربوح الى الدرجة الثانية من سلك المتصرفين (الرقم الاستدلالي 345) ابتداء من 23 أكتوبر سنة 1978، والى الدرجة الثالثة (الرقم الاستدلالي 370) ابتداء من 23 أكتوبر سنة 1979، والى الدرجة الرابعة (الرقم الاستدلالي 395) ابتداء من 23 أكتوبر سنة 1981.

بموجب قرار مؤرخ في 16 ربيع الاول عام 1402 الموافق 12 يناير سنة 1982 يعين السيد محمد بن يوب متصرفا متمرنا (الرقم الاستدلالي 295) بوزارة الداخلية ابتداء من تاريخ تنصيبه.

بموجب قرار مؤرخ في 16 ربيع الاول عام 1402 الموافق 12 يناير سنة 1982 يحال السيد محمد الشريف مستغانمي على التقاعد تطبيقا لاحكام المادة 14 - المقطع الاول من قانون المعاشات، وذلك ابتداء من تاريخ تبليغه هذا القرار. ويتوقف عن ممارسة مهامه في اليوم نفسه.

بموجب قرار مؤرخ في 5 ربيع الثاني عام 1402 الموافق 30 يناير سنة 1982 يرقى السيد منصور لمطاي الى الدرجة التاسعة من سلك المتصرفين (الرقم الاستدلالي 520) ابتداء من 26 غشت سنة 1980، ويحتفظ في 31 ديسمبر سنة 1981 بأقدمية قدرها سنة واحدة و 4 أشهر و 5 أيام.

بموجب قرار مؤرخ في 5 ربيع الثاني عام 1402 الموافق 30 يناير سنة 1982 يرقى السيد بوداعة بغداد الى الدرجة الثامنة من سلك المتصرفين (الرقم الاستدلالي 495) ابتداء من أول فبراير سنة 1982.

بموجب قرار مؤرخ في 5 ربيع الثاني عام 1402 الموافق 30 يناير سنة 1982 يرقى السيد محمد بوطريجة الى الدرجة التاسعة من سلك المتصرفين (الرقم الاستدلالي 520) ابتداء من 26 أكتوبر سنة 1981، ويحتفظ في 31 ديسمبر سنة 1981، بأقدمية قدرها شهران و 5 أيام.

بموجب قرار مؤرخ في 5 ربيع الثاني عام 1402 الموافق 30 يناير سنة 1982 يرقى السيد رحيم حموتن الى الدرجة السادسة من سلك